تقـــريـــــر

لجنـــة الاشـتراكات

الجمعيـــة العامـــة

الوثائق الرســمية : الدورة الثامنة والثلاثون

الملحـق رقـم ١١ (A/38/11)

الأمـــم المتحـدة

Digitized by UNOG Library

تقـــريـــر

لجنـــة الاشـــتراكات

الجمعيـــة العامـــة

الوثائق الرســـمية : الدورة الثامنة والثلاثون

الملحـق رقـم ١١ (A/38/11)

الأمـــم المتحـدة

نيويورك ، ١٩٨٣

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــة

تتـألف رموز وثـائق الأمـم المتحـدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيـراد أحـد هـذه الرموز الاحـالة الى إحدى وثـائق
الأمـم المتحـدة

Digitized by UNOG Library

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٣]

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا — عضوية اللجنة	١ — ٢	١
ثانيا — النظر في قرارات الجمعية العامة ٣٤/٦ باء و ٣٦/٢٣١ ألف و ٣٧/١٢٥ باء والاراء المبداة في اللجنة الخامسة في الدورة السابعة والثلاثين	٣ — ٦	٢
ثالثا — الطرق البديلة لتقييم القدرة الحقيقية للاعضاء على الدفع	٧ — ٥٨	٥
ألف — البديل الاول — المجموعات	٧ — ١٤	٥
باء — البديل الثاني — عامل الموظفين وعامل السيادة	١٥ — ١٨	٧
جيم — البديل الثالث — الثروة القومية	١٩	٨
دال — البديل الرابع — الصور المختلفة للمنهجية الحالية واثارها على الدخل الذى تحتسب على اساسه الأنصبة المقررة	٢٠ — ٥٨	٨
١ — ادماج المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في المنهجية الحالية لجدول الأنصبة المقررة	٢١ — ٣٣	٩
٢ — تسويات لمواجهة التضخم والتغيرات في اسعار الصرف	٣٤ — ٤٢	١٣
٣ — اعتبارات اخرى بشأن منهجية جدول الأنصبة المقررة	٤٣ — ٥٨	١٥
(ا) طول فترة الأساس	٤٥ — ٤٨	١٥
(ب) صيغة الخصم المسموح به فيما يتعلق بالدخل الفردى المنخفض — التصاعد الضريبي المضمن في المنهجية الحالية	٤٩ — ٥٢	١٦
(ج) حدود الزيادات بين جدولين متتاليين من جداول الأنصبة المقررة	٥٣ — ٥٨	١٨

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
رابعا ـ مبادئ توجيهية لتجميع البيانات وتقديمها	٥٩ـ٦٤	١٩
خامسا ـ المسائل الأخرى التي نظرت فيها اللجنة	٦٥ـ٧٢	٢١
الف ـ تحصيل الاشتراكات	٦٥	٢١
باء ـ دفع الاشتراكات بعملات غير دولار الولايات المتحدة	٦٦ـ٦٧	٢١
جيم ـ مذكرة مقدمة من الجمهورية الدومينيكية.....	٦٨ـ٧٠	٢١
دال ـ التخويل الذى تلتمسه الوكالة الدولية للطاقة الذرية	٧١	٢٢
هاء ـ مواعيد الدورتين القادمتين.....	٧٢	٢٢

المرفق

الأول ـ	مدى توافر المؤشرات الاجتماعية ـ الاقتصادية لاستكمال بيانات الدخل القومي والدخل الفردى في المنهجية الحالية لجدول الأنصبة المقررة	٢٤
الثاني ـ	الدخل الخاضع للضريبة استنادا الى صيغة معدّلة للبلدان التي يزيد معدل نصيبها المقرر عن ٠٫٠٣ في المائة وفقا لجدول الأنصبة المقررة للفترة ١٩٨٣ـ ١٩٨٥	٢٩
الثالث ـ	مقارنة بين مستويات الدخل الخاضع للضريبة استنادا الى أسعار الصرف الفعلية وأسعار الصرف الوهمية	٣٣
الرابع ـ	مقارنة آثار تطبيق صيغة الخصم المسموح به فيما يتعلق بالدخل الفردى المنخفض بالنسبة لبلدان مختارة قبل سنة ١٩٧٩ ومنذ تلك السنة.....	٣٥
الخامس ـ	وضع حدود للتغييرات بين جدولين متتاليين من جداول الأنصبة المقررة	٣٦

Digitized by UNOG Library

أولا ـ عضويـة اللجنـة

١ ـ عقدت لجنة الاشتراكات دورتها الثالثة والأربعين في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٣ الى ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٣ . وحضر الدورة الأعضاء التالية أسماؤهم :

السيد أمجد علي

السيد اندرزى ابراشيفسكي

السيد نوبوتوشي أكاو

السيد محمد صادق المهدى

السيد هيليو دى بورغوس ـ كابال

السيد أناتولي سيمينوفيتش تشيستياكوف

السيد حامد عربي الحضرى

السيد ليونسيو فيرناندس ماروتو

السيد ريتشارد فوغيلد هينس

السيد لانس جوزيف

السيد جافيت غيد يون كيتي

السيد ويلفريد كوشوريك

السيد رشيد لحلو

السيد زوران لازاريفيتش

السيد أتيليو نوربيرتو مولتيني

السيد يانغ هوشان

السيد فيليب زيلر

٢ ـ وانتخبت اللجنة السيد أمجد علي رئيسا ، كما انتخبت السيد جافيت غ. كيتي نائبا للرئيس .

Digitized by UNOG Library

ثانيا - النظر في قرارات الجمعية العامة ٣٤/٦ باء و ٣٦/٢٣١ ألف و ٣٧/١٢٥ باء والآراء المبداة في اللجنة الخامسة في الدورة السابعة والثلاثين

٣ - اتخذت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين القرار ٣٤/٦ باء ، الذي تنص الفقرات ذات الصلة من منطوقه على ما يلي :

" ان الجمعية العامة ،

" . . .

" ٢ - ترجو من لجنة الاشتراكات أن تقوم بدراسة متعمّقة للطرق والوسائل الكفيلة بزيادة الانصاف والمساواة في جدول الأنصبة المقررة ، وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، واضعة في اعتبارها المناقشة الدائرة في اطار البند ١٠٣ من جدول الأعمال في اللجنة الخامسة خلال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، وبصفة خاصة :

" (أ) الأساليب التي تتجنّب احداث تغيّرات مفرطة في النصيب المقرر على كل بلد بين جدولين متتاليين ، بما في ذلك طرق وضع حد بالنسبة المئوية أو حد بنقاط النسبة المئوية أو الجمع بين الاثنين ؛

" (ب) الطرق التي تأخذ في الحسبان الأحوال أو الظروف التي تؤثّر تأثيرا ضارا في قدرة الدول الأعضاء على الدفع ، والطرق التي تضع معايير موضوعية تمكّن من أخذ هذه الأحوال أو الظروف في الاعتبار لدى وضع جدول الأنصبة المقررة ؛

" (ج) الطرق التي تأخذ في الحسبان الحالة الخاصة للدول الأعضاء التي تعتمد متحصلاتها اعتمادا كبيرا على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات ؛

" (د) طرق تحديث قيم صيغة الخصم المسموح به للدخل الفردي ، وآثارها على جدول الأنصبة المقررة ؛

" (هـ) الطرق التي تأخذ في الحسبان الأساليب المختلفة لاعداد الحسابات القومية في الدول الأعضاء ، بما في ذلك مستوى معدلات التضخم المختلفة وآثارها على امكانية مقارنة احصاءات الدخل القومي ؛

" (و) الطرق التي تأخذ في الحسبان مفهوم الثروة المتراكمة ، والطرق التي يمكن بها وضع معايير للتمكين من استخدام هذا المفهوم كعامل من العوامل لدى وضع جدول الأنصبة المقررة ؛

" (ز) الأساليب التي تضمن تقدير الأنصبة لجميع البلدان على أساس بيانات عن الفترة الزمنية نفسها كيما يمكن مقارنة هذه البيانات ؛

" (ح) الآثار المترتبة على تغيير فترة الأساس الاحصائية في جدول الأنصبة " .

Digitized by UNOG Library

٤ - واتخذت الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين القرار ٣٦/ ٢٣١ ألف الذي تقتبس أدناه الفقرات ذات الصلة من منطوقه :

" ان الجمعية العامة ،

" . . .

" ١ - تعيد تأكيد ما قررته سابقا من أنه ينبغي ، عند قياس قدرة الدول الأعضاء على الدفع ، أن تؤخذ في الاعتبار العناصر التالية بقصد تلافي تقرير أنصبة غير مناسبة نتيجة لاستخدام تقديرات الدخل القومي وحدها :

" (أ) ايلاء المراعاة الواجبة للبلدان النامية بصفة عامة ، والبلدان ذات الدخل الفردي الأكثر انخفاضا ، بما في ذلك أقل البلدان نموا بصفة خاصة ، بالنظر الى مشاكلها الاقتصادية والمالية الخاصة ؛

" (ب) التفاوتات المستمرة بين اقتصادات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ؛

" (ج) الأحوال أو الظروف التي تؤثر تأثيرا ضارا في قدرة الدول الأعضاء على الدفع ؛

" (د) الوضع الخاص للدول الأعضاء التي تعتمد ايراداتها الى حد بعيد على منتج واحد أو على بضعة منتجات ؛

" (هـ) قدرة الدول الأعضاء على الحصول على العملات الأجنبية ؛

" (و) مفهوم الثروة القومية المتراكمة ؛

" (ز) وجود أساليب مختلفة للمحاسبة القومية لدى الدول الأعضاء ، بما في ذلك مستوى معدلات التضخم المختلفة وآثارها على امكانية مقارنة احصاءات الدخل القومي ؛

" ٢ - ترجو من لجنة الاشتراكات أن تعد مجموعة من المبادئ التوجيهية لتجميع البيانات وتقديمها من جانب الدول الأعضاء لضمان تقديم بيانات ومعلومات احصائية ملائمة الى اللجنة على أساس موحد وقابل للمقارنة ؛

" ٣ - ترجو من لجنة الاشتراكات أن تقدم الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين دراسة شاملة بشأن طرق بديلة لتقييم القدرة الحقيقية للدول الأعضاء على الدفع ، تأخذ في الاعتبار تماما قرار الجمعية العامة ٣٤/ ٦ باء وجميع العناصر المدرجة في الفقرة ١ أعلاه بما في ذلك تحديد فترة أساس احصائية جديدة ، ووضع حد أعلى منقح لصيغة الخصم المسموح به فيما يتعلق بالدخل الفردي المنخفض ، ووضع حد للزيادات بين جدولين متتاليين " .

Digitized by UNOG Library

٥ — وأخيرا ، عمدت الجمعية العامة في قرارها ٣٧/١٢٥ باء المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، الى أن :

" ١ — تؤكد من جديد أن القدرة الحقيقية للدول الأعضاء على الدفع هي المعيار الأساسي الذي يستند اليه جدول الأنصبة المقررة ؛

" ٢ — تقرر أنه يجوز للجنة الاشتراكات أن تمدد وراتها ، حسبما تراه ضروريا ، للقيام بما يلي :

" (أ) أن تقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين الدراسة المطلوبة في الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٣٦/٢٣١ ألف ، مشفوعة بمقترحاتها بشأن الطرق التي ينبغي لها اتباعها في تحديد جداول الأنصبة مستقبلا ؛

" (ب) أن تقدم الى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز الدورة التاسعة والثلاثين مجموعة من المبادئ التوجيهية لجمع وعرض البيانات وفقا لما هو مطلوب في الفقرة ٢ من القرار ٣٦/٢٣١ ألف ، مراعية في ذلك الآراء التي أعرب عنها عدد من الوفود ، وخصوصا فيما يتعلق بقابلية بيانات الدخل القومي للمقارنة " .

٦ — وشرعت اللجنة في النظر في مختلف العناصر الواردة في القرارات المذكورة أعلاه . ولاحظت ما أبدي في اللجنة الخامسة من مشاعر القلق بشأن عدم تمكن اللجنة من تقديم طرق بديلة لتقييم القدرة الحقيقية على الدفع ، كما يرد في الفقرة ٣ من القرار ٣٦/٢٣١ ألف . وبناء على ذلك ، تبادلت اللجنة الآراء بشأن مختلف الطرق البديلة التي تحيد الى حد بعيد عن المنهجية الحالية . وتجرى أدناه مناقشة أربعة من هذه البدائل : البديل الأول ويتألف من تقدير الأنصبة المقررة حسب المجموعات ؛ والبديل الثاني ويربط الأنصبة المقررة بعاملي الموظفين والسيادة ؛ والبديل الثالث ويتألف من استخدام الثروة القومية المتراكمة كمقياس للقدرة الحقيقية على الدفع ؛ والبديل الرابع ويمثل أشكالا مختلفة اختلافا كبيرا عن المنهجية الحالية .

Digitized by UNOG Library

ثالثا — الطرق البديلة لتقييم القدرة الحقيقية للأعضاء على الدفع

ألف — البديل الأول — المجموعات

٧ — تناول البديل الأول الذي درسته اللجنة امكانية وضع نهج جديد تحدد بمقتضاه نفقات المنظمة على أساس الاعتراف صراحة بالفروق الموجودة بين مجموعات البلدان . وذكر مقدّم الاقتراح أن هذا النهج يمكن أن يساعد في مواجهة الصعوبات الحالية الناشئة عن عدم امكانية مقارنة البيانات بين البلدان ، وفي بعض الحالات المشاكل الناشئة عن مختلف طرق حساب الدخل القومي . ورأى مقدّم الاقتراح أن هذا النهج يمكن أن يسكّن أيضا الكثير من مشاعر القلق التي عدّدها قرارا الجمعية العامة ٦/٣٤ باء و ٢٣١/٣٦ ألف ، وبوجه خاص الحاجة الى ايلاء المراعاة الواجبة للبلدان النامية بالنظر الى مشاكلها الاقتصادية والمالية الخاصة ، وضرورة أن تؤخذ في الاعتبار التفاوتات المستمرة بين اقتصادات البلدان المتقدّمة النمو والبلدان النامية .

٨ — وتم ايجاز الاقتراح على النحو التالي .

٩ — اقترح تحديد ثلاث مجموعات متميّزة :

(أ) بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وهي مجموعة متجانسة نسبيا تتألف بالدرجة الأولى من البلدان المتقدّمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ؛

(ب) الاقتصادات المخططة مركزيا في شرق أوروبا ومنغوليا ؛

(ج) " البلدان الأخرى " ، وتتألف من سائر أعضاء الأمم المتحدة الآخرين الذين لم يتم تحديدهم تحت (أ) و (ب) ، بما في ذلك معظم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ .

ويختلف أعضاء المجموعة الثالثة فيما بينهم أكثر من اختلاف المجموعتين الأخريين . ومع ذلك ، ستشمل هذه المجموعة حوالي ٧٨ بلدا تقدّر الأنصبة المقررة عليها في الوقت الراهن بالحد الأدنى . كما تشمل البلدان النامية الأكثر تقدّما والأكبر .

١٠ — ويمكن تحديد النسبة التي ستتحملها كل مجموعة من المجموعات الثلاث من نفقات الأمم المتحدة داخل نطاقات تعكس الخبرة التي اكتسبت مؤخرا (١) . ولأغراض مناقشات اللجنة ، اقترحت البارامترات الواسعة النطاق التالية :

المجموعة	النطاق ٪
بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٧٠—٧٥
الاقتصادات المخططة مركزيا	١٥—٢٠
جميع البلدان الأخرى	١٠—١٥

Digitized by UNOG Library

وتحديد النسب المئوية الدقيقة هو أساسا قرار سياسي . ويمكن التفاوض بشأن الأنصبة في مستهل كل فترة جدول . ويمكن ، بدلا من ذلك ، الابقاء عليها لتطبّق على فترة أطول ، لثلاث من فترات الجدول مثلا .

١١ــ وما ان تحددت النسبة المئوية التي ستتحملها كل مجموعة من هذه المجموعات ، قدّم بديلان فيما يتعلّق بتوزيعها فيما بين الأعضاء داخل كل مجموعة . ويتمثّل أحد البديلين في أن يترك لكل مجموعة على حدة أن تقدّر بنفسها الأنصبة المقررة على أعضائها ؛ ويتمثّل البديل الثاني في أن تواصل لجنة الاشتراكات ، أسوة بما يحدث حاليا ، التوصية لدى الجمعية العامة بنسبة لكل بلد على حدة داخل مجموعته ، وذلك كي تتخذ الجمعية العامة مقررا في هذا الشأن . وستستخدم اللجنة ذات المعايير تقريبا للبلدان في جميع المجموعات ، لكن على أن يكون مفهوما أن بعض المعايير والتنقيحات التكميلية ستكون ذات صلة بمجموعة من البلدان أكثر من غيرها .

١٢ــ ورئي أن هذا النهج يماثل ، في بعض الوجوه ، ترتيبات تمويل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق المشترك . وقد اتفق في هاتين الحالتين على أن تتحمّل مجموعات معينة المسؤولية عن أنصبة معيّنة من نفقات الصندوق المعني .

١٣ــ وخلال مناقشة البديل الأول ، ذكر أن هذا النهج يمتاز بالابتكار وعدم التعقيد نسبيا ويستجيب للأفكار التي يتم التعبير عنها حاليا في اللجنة الخامسة والجمعية العامة فيما يتعلّق بزيادة أو تخفيض معدلات الأنصبة المقررة على مجموعات البلدان . بيد أنه طرحت تساؤلات بشأن السند القانوني لتشكيل هذه المجموعات والأساس المنطقي لتحديد نصيب بالنسبة المئوية لكل مجموعة . وأثيرت شكوك حول مدى سلامة البديل الأول حيث أنه لا يقوم ، فيما يبدو ، على أساس عوامل اقتصادية تعكس قدرة كل دولة من الدول الأعضاء على الدفع . وفضلا عن ذلك ، يمكن أن يستحدث هذا البديل عناصر مواجهة بين المجموعات وداخلها . كما ناقش البعض عدم امكانية اضفاء الطابع المؤسسي على المجموعة الثالثة بسبب الخلافات المتضاربة فيما بين بعض أعضائها . وفي هذا الصدد ، ذكر أيضا أن المجموعة الوحيدة التي أضفي عليها الطابع المؤسسي قانونا هي مجموعة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وأنه يمكن ، في سياق تقدير أنصبة مقررة على المجموعات ، تقدير أنصبة مقررة بوجه خاص على هذه المجموعة لتعكس مركزها المتميّز . بيد أنه أبديت آراء تقول ان تصنيف الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن كمجموعة لا يتفق نصا أو روحا مع ميثاق الأمم المتحدة وأن اشتراكات أعضاء الأمم المتحدة ينبغي ألّا تكون مرتبطة بوضعهم في المنظمة .

١٤ــ وناقشت اللجنة ما اذا كان البديل الأول ، الذي يتمثّل في تقدير أنصبة مقررة على مرحلتين ــ حسب المجموعة ثم حسب العضو داخل كل مجموعة ــ يدخل في نطاق ولاية اللجنة أم لا ويندرج ضمن المادة ١٧ من الميثاق أم لا . واعترفت اللجنة بهذه المصاعب وغيرها من المصاعب التي يستلزمها تنفيذ البديل الأول . بيد أنه نظرا لبساطة صيغة البيانات الاحصائية وقابليتها النسبية للمقارنة داخل كل مجموعة ، تود اللجنة أن تدرس البديل الأول بمزيد من التفصيل في دورتها القادمة .

Digitized by UNOG Library

باء - البديل الثاني - عامل الموظفين وعامل السيادة

١٥- بالرغم من أن جداول الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد ظلّت تستند في المقام الأول الى احصاءات الدخل القومي ، فان هناك مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة تستخدم ، كليا أو جزئيا ، معايير مختلفة ، وهذه المعايير هي : الحمولة البحرية ، التي تستخدمها المنظمة الدولية للملاحة البحرية ؛ أو عناصر استعمال الطائرات ، التي تستخدمها منظمة الطيران المدني الدولية ؛ أو فئات المساهمة ، التي تترك للدولة العضو حرية اختيارها ، كما هي الحال عليه في الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية . وهكذا ، فاننا نجد في هذه المنظمات أن النصيب المقرر على العضو يرتبط ارتباطا موضوعيا بنشاط المنظمة . ومن الممكن ، بالنسبة للأمم المتحدة ، الأخذ بترتيب مشابه لذلك تقريبا . فبموجب البديل الثاني يستند معدّل الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء الى ما يقال انه مكاسب ملموسة ، مثل عدد المواطنين الذين يعملون لدى الأمم المتحدة . وعلاوة على المكانة الأدبية ، يقال ان العمل لدى الأمم المتحدة يؤتي ثماره في شكل تحويلات مالية بعملة قابلة للتحويل ومرتبات وبدلات وما شابه ذلك . ولذلك ، يمكن استخدام العنصرين التاليين كأساس لتحديد معدّل النصيب المقرر :

(١) عامل الموظفين (٧٥ في المائة) : أي نسبة تكاليف الموظفين التي تخص مواطني الدولة العضو من اجمالي تكاليف موظفي الأمم المتحدة ، ثم تضرب هذه النسبة في ٧٥ في المائة (وهي ما يعزى الى تكاليف الموظفين من نسبة مئوية بميزانية الأمم المتحدة) ؛

(٢) عامل السيادة (٢٥ في المائة) : أي النسبة التي تخص الدولة العضو من العدد الاجمالي للأعضاء في الأمم المتحدة ($\frac{١}{١٥٧}$) ، مضروبة في ٢٥ في المائة ، وهو ما يساوي ٠ر١٦ في المائة .

١٦- وعلى سبيل المثال ، وبافتراض أن تكاليف الموظفين موحّدة ، سيتقرر على النحو التالي نصيب دولتين عضوين لأولاهما ١٠ موظفين ولثانيتهما ١٠٠ موظف من بين ١٠ ٠٠٠ موظف :

$$\left(\frac{١٠}{١٠\,٠٠٠} \times ٧٥\right) + ٠ر١٦ = ٠ر٠٧٥ + ٠ر١٦ = ٠ر٢٣٥$$

$$\left(\frac{١٠٠}{١٠\,٠٠٠} \times ٧٥\right) + ٠ر١٦ = ٠ر٧٥ + ٠ر١٦ = ٠ر٩١$$

١٧- واذا أخذنا بعاملي الموظفين والسيادة كأساسين لجدول الأنصبة المقررة ، فانهما سيتعرّضان للتعديل بفعل عوامل أخرى مثل التكلفة التي قد تحتسب للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، والتكلفة التي قد تحتسب للبلد المضيف ، والتكلفة التي قد تحتسب لحجم البعثة النسبي ، أو التخفيض المعيّن الذي قد يحتسب في عامل السيادة بالنسبة لأقل البلدان نموا (وهو تخفيض مماثل لما يستخدم في جدول صيانة السلم) . وهذه كلها عناصر من الممكن قياسها .

Digitized by UNOG Library

١٨— ورئي أن البديل الثاني يمثّل أيضا خروجا على المنهجية القائمة فلا يمكن القول بأنه يعبّر عن قدرة الدول الأعضاء على الدفع . وعلاوة على ذلك ، فان الدول الأعضاء تكسب من وراء الأمم المتحدة مزايا تفوق مجرّد التسكين في بضع وظائف بالأمانة العامة ، وذلك مثلا من خلال عمل الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وقد قيل ان ايجاد صلات مباشرة بين معدّل النصيب المقرر وبين عدد الموظفين هو أمر يتنافى مع ما تتسم به الخدمة المدنية الدولية من وضع مستقل . وتعتزم اللجنة أن تدرس هذا البديل بشكل أعمق خلال دورتها المقبلة وأن تدرج في هذه الدراسة امكانية ايجاد صلة اضافية بين معدلات الأنصبة المقررة وبين المكاسب التي تجنيها الدول الأعضاء .

جيم — البديل الثالث — الثروة القومية

١٩— لم تتضح بعد تفاصيل البديل الثالث . وقد أشير الى أن اللجنة قد درست ، في دورتها الحادية والأربعين ، استجابة للفقرة ٢ (و) من القرار ٣٤/٦ باء ، تحليلا وافيا يتناول البيانات الفعلية المتصلة بالثروة القومية ومكوّناتها ويشمل ٦٠ بلدا ، وخلصت الى أن المجالات المتعلّقة بمنهجية احصاءات الثروة القومية وبتوفيرها وقابلية شمولها للمقارنة لم تشهد تقدّما كافيا يبرر استخدامها كمؤشر رئيسي لدى تحديد القدرة النسبية على الدفع . ورغم ذلك ، فقد أعربت اللجنة مجددا في دورتها الحالية عن اهتمامها بمواصلة ابلاغها بالتطورات في هذا المضمار .

دال — البديل الرابع — الصور المختلفة للمنهجية الحالية وآثارها على الدخل الذى تحتسب على أساسه الأنصبة المقررة

٢٠— درست اللجنة بدقة بدائل الجمع بين صور مختلفة أو منقّحة للمنهجية وبين المنهجية الحالية كي تراعى على نحو أفضل الأحوال أو الظروف التي تؤثر تأثيرا ضارا في قدرة الدول الأعضاء على الدفع، كما أولي اهتمام خاص لاستخدام المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وللتسويات المتعلّقة بالتضخم والتغيّرات في سعر الصرف ولغير ذلك من العناصر التي تشكّل جزءا من المنهجية الحالية .

Digitized by UNOG Library

١ ـ ادماج المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في المنهجية الحالية لجدول الأنصبة المقررة

٢١ـ عند دراسة العناصر المسرودة في القرارين ٣٤/٦ باء و ٣٦/٢٣١ ألف المقتبسين في الفقرتين ٣ و ٤ أعلاه ، حددت اللجنة هذه العناصر على أنها اعتبارات اجتماعية ـ اقتصادية . ولأغراض استكشاف امكانية ادماج هذه الاعتبارات في المنهجية الحالية للأنصبة المقررة ، فرّقت اللجنة بين الاعتبارات ذات الطبيعة الطويلة الأمد والاعتبارات ذات الطبيعة القصيرة الأمد . فالاعتبارات الطويلة الأمد يمكن فهمها على أنها تتعلّق بقصور التنمية الصناعية والهياكل الأساسية والتطوّر التعليمي والمرافق الصحية وعدم كفاية الامدادات الغذائية وسوء التغذية ، أما الاعتبارات القصيرة الأمد فيمكن العثور عليها في مؤشرات كمعدلات التبادل التجارى وحصيلة الصادرات وخدمة الدين العام الخارجي والاحتياطيات الدولية والحروب والكوارث الطبيعية . وهي اعتبارات يمكن أن تؤخذ في الحسبان اذا كانت تتصل بفترة الأساس .

٢٢ـ والاعتبارات الطويلة الأمد لا توجد في البلدان النامية الفقيرة فحسب ، وانما توجد أيضا في بلدان أخرى تعتبر مستويات الدخل الفردى فيها عالية نسبيا الاّ أن دخلها يتولّد معظمه من تصدير بضعة منتجات هي بالدرجة الأولى سلع أولية ، تدخل في جملتها الموارد الطبيعية القابلة للنضوب أو النفاد . ويعني نقص التنمية الصناعية وقصور الهياكل الأساسية أن هذه البلدان مضطرّة الى الاعتماد على واردات كبيرة من السلع المصنوعة التي زادت أسعارها زيادة مطردة ، في الوقت الذى تتسم فيه أسعار صادراتها من المنتجات بالتقلبات الحادة والسريعة في السوق الدولية . وقد قيل انه ينبغي السماح لهذه البلدان بالاحتفاظ بجزء من دخلها واستخدامه في تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية . وبعبارة أخرى ، ينصب الاهتمام على فكرة الدخل الذى تحتسب على أساسه الأنصبة المقررة ليعكس القدرة الحقيقية على الدفع . ويعرف هذا الدخل بأنه الفرق بين الدخل القومي والاقتطاعات المسموح بها .

٢٣ـ وتقضي المنهجية الحالية لوضع جدول الأنصبة المقررة بأن لا تحصل على اعفاء في شكل اقتطاعات سوى البلدان التي يقل الدخل الفردى فيها عن ٢١٠٠ دولار ، وهو حد الدخل الفردى المستخدم في وضع جدول الفترة ١٩٨٣ـ١٩٨٥ . وقيل ان البلدان النامية ، ينبغي أن يخوّل لها التمتّع باقتطاعات من دخلها القومي بصرف النظر عن الدخل الفردى فيها وذلك لتمكينها من بلوغ مستوى انمائي مقبول . وعلى ذلك ، يمكن أن تشكّل الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأمد جزءا من المنهجية العامة لتقرير الأنصبة .

Digitized by UNOG Library

٢٤ — وأثيرت مسألة ما اذا كان من اللائق أن تصدر لجنة الاشتراكات أحكاما بشأن أنماط الانفاق للدول ذات السيادة ؛ ذلك أن اختيار المؤشرات الاجتماعية — الاقتصادية انما يعكس تقديرات قيمية بمعنى ، أيمكن للجنة أن تقرر لدولة ذات سيادة أن بناء مستشفى أفضل لها من بناء مسجد أو كنيسة ؟ كذلك أعرب عن آراء مفادها أن نقص التنمية الصناعية والهياكل الأساسية والتطوير التعليمي والمرافق الصحية وما الى ذلك انما يعكس كله بالفعل في الدخل القومي . فهناك قدر من الازدواجية في الحساب (أو الازدواجية في الاقتطاع) لو أنها أخذت في الحسبان ثانية لأغراض الاقتطاعات . وذكر أيضا أن التصنيع له تكاليفه الخارجية الضخمة ، مثل تلوث الهواء والمياه ، وانتشار الجريمة في المناطق الحضرية . وفضلا عن ذلك ، فان هذا النوع من المنهجية ينطوي على العديد من الصعوبات العملية مثل مدى توفر البيانات القابلة للمقارنة وتحديد المعدلات الاحصائية والأوزان المرجحة بالنسبة لكل عامل . وأشير على نحو متكرر الى أن الدخل القومي والدخل الفردي ينبغي أن يظلا مؤشرين عامين يعكسان عموما قدرة الدول الأعضاء على الدفع .

٢٥ — وبالرغم من هذه التحفظات ، فقد شرعت اللجنة في استكشاف المؤشرات المختلفة التي يمكن أن تعبر على أفضل وجه عن هذه الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأمد . وتبين قائمة بالمؤشرات ، ترد في المرفق الأول لهذا التقرير ، درجة توافر البيانات بالنسبة للبلدان والسنوات . ومن هذه القائمة اختارت اللجنة ، لأغراض توضيحية ، المؤشرات التالية على أساس توافر البيانات بالنسبة لمعظم الدول الأعضاء .

(أ) الصناعة التحويلية كنسبة مئوية من مجموع الناتج المحلي الاجمالي ؛

(ب) صادرات السلع المصنوعة كنسبة مئوية من مجموع الصادرات ؛

(ج) سلع التصدير الثلاث الرئيسية كنسبة مئوية من مجموع الصادرات ؛

(د) النسبة المئوية لحصة السكان العاملين خارج ميدان الزراعة ؛

(هـ) عدد أجهزة الهاتف لكل ١٠٠٠ نسمة ؛

(و) معدل التعليم ؛

(ز) نصيب الفرد من انتاج الحبوب الغذائية .

٢٦ — وترد في المرفق الثاني لهذا التقرير نتائج أحد نهج ادماج المؤشرات الاجتماعية — الاقتصادية السالف ذكرها في المنهجية الحالية لجدول الأنصبة المقررة . وباستخدام متوسطات الدخل القومي والدخل الفردي خلال الفترة ١٩٧١ — ١٩٨٠ ، والصيغة الحالية للخصم المسموح به فيما يتعلق بالدخل الفردي المنخفض بحد أعلى قدره ٢١٠٠ دولار وجد تدرج للاعفاء يبلغ ٨٥ في المائة ، استخرج الدخل الخاضع للضريبة بالنسبة الى عينة مؤلفة من ٦١ من الدول الأعضاء :

(أ) في العمود (١١) من المرفق الثاني ، استعيض عن صيغة الخصم أو الاقتطاع المسموح به فيما يتعلق بالدخل الفردي المنخفض بصيغة معدلة لا تشمل

Digitized by UNOG Library

الدخل الفردى فحسب بل يشمل أيضا المؤشرات السبعة المذكورة آنفا . وأعطي وزن ترجيحي قدره ٥ر. للدخل الفردى وأوزان ترجيحية متساوية قدرها ٧١ .ر. لكل من المؤشرات الأخرى . ويوضح المرفق الثاني التفاصيل الأخرى لحساب الاعفاء . ويكفي هنا أن نبين أن أسلوب الاعفاء المطبق يماثل الأسلوب الداخل في الصيغة الحالية للخصم المسموح به فيما يتعلق بالدخل الفردى المنخفض .

(ب) في العمود (١٢) من المرفق نفسه ، لم تشمل الصيغة المعدلة للخصم المسموح به الا المؤشرات السبعة ، مع استبعاد الدخل الفردى . وفي هذه الحالة أعطي كل مؤشر وزنا ترجيحيا قدره ١ مقسوما على ٧ أو ١٤٣ر.

٢٧ - وفي أثناء المناقشة ، طرح عدد من الاقتراحات فيما يتعلق بالمعدلات الاحصائية التي يتعين استخدامها في المثال التوضيحي . وكان أحد الاقتراحات يدعو الى استخدام المتوسط الخاص بجميع البلدان المتقدمة النمو وذلك بالنسبة لكل مؤشر . ودعا اقتراح آخر الى أن يستخدم كمعدل احصائي مستوى المؤشرات الخاصة بأكثر البلدان تقدما من بين البلدان النامية . وثمة اقتراح ثالث مؤداه أن يستخدم كمعدل احصائي مستوى المؤشرات الخاصة بأقل البلدان نموا من بين مجموعة البلدان المتقدمة النمو ككل . ولغرض التوضيح في هذا التقرير ، جعلت المعدلات الاحصائية المختارة مساوية لمتوسط انجاز البلدان المتقدمة النمو والمتوسط الخاص بالبرازيل ، التي افترض أنها أكثر البلدان النامية تقدما . ونظرت اللجنة بقلق بالغ الى النتائج الواردة في العمودين (١١) و (١٢) من المرفق الثاني حيث تبدت تغيرات حادة صعودا وهبوطا بالنسبة لعدد كبير من البلدان الداخلة في العينة .

٢٨ - وقد زاد عن الضعف الدخل الخاضع للضريبة ، بالنسبة لباكستان والصين والهند ، وهي بلدان يعتبر الدخل الفردى فيها منخفضا جدا نسبيا ، وذلك باستخدام الصيغة المعدلة مع الدخل الفردى وسبعة مؤشرات ، وجاوز ثلاثة أمثاله باستخدام صيغة الاقتطاع المبنية على المؤشرات السبعة وحدها دون الدخل الفردى . كما زاد الدخل الخاضع للضريبة ، لبلدان مثل اندونيسيا وتايلند وتركيا وشيلي والفلبين وكولومبيا وماليزيا ومصر والمغرب والمكسيك زيادة حادة بتطبيق هاتين الصيغتين المعدلتين . ومن جهة أخرى لوحظ أن الدخل الخاضع للضريبة الناتج للامارات العربية المتحدة وايران (جمهورية - الاسلامية) والجماهيرية العربية الليبية والعراق والمملكة العربية السعودية والمبين في العمودين (١١) و (١٢) قد انخفض انخفاضا كبيرا باستخدام الصيغة المعدلة بالمقارنة مع الصيغة الحالية . ومن الجدير بالملاحظة أن الدخل الخاضع للضريبة في معظم البلدان المتقدمة النمو يتناقض نتيجة لتطبيق الصيغة المعدلة .

٢٩ - وعموما ، عندما يكون بعد متوسط قيم المؤشرات عن المعدل الاحصائي أكبر نسبيا من بعد الدخل الفردى عن ٢١٠٠ دولار ، يتعرض البلد لانخفاض في دخله الذى يحدد على أساسه نصيبه المقرر ، بالمقارنة بالنتيجة التي يتم التوصل اليها في اطار المنهجية الحالية . وبالعكس فيما يخص البلدان التي يكون متوسط قيمة مؤشراتها أقرب الى متوسط قيمة المعدلات الاحصائية مما يكون عليه الدخل الفردى بالنسبة الى ٢١٠٠ دولار ، ستنشأ زيادة في الدخل الخاضع

Digitized by UNOG Library

للضريبة عندما تدمج مؤشرات اضافية ، في الصيغة المعدلة ، مع الدخل الفردى كما يحدث في العمود (١١) ، أو عندما تحل هذه المؤشرات محل الدخل الفردى كما يحدث في العمود (١٢) والملاحظات الواردة أعلاه تنطبق عموما على البلدان التي يقل فيها الدخل الفردى عن الحد . أما بالنسبة للبلدان التي يتجاوز فيها الدخل الفردى الحد ، فان الدخل الذى تحدد على أساسه الأنصبة المقررة والمستمد من الصيغة المعدلة سيكون ، كقاعدة ، أقل مما هو في ظل المنهجية الحالية ، لأن اجمالي الاعفاء الذى سيستوعب يكون أقل عندما تدمج مؤشرات اضافية .

٣٠ - وتبين النتائج المعروضة في المرفق الثاني مدى تعقد مشكلة ادماج المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في المنهجية الحالية لتحديد الأنصبة . وتود اللجنة أن توضح أن النتائج التي يتم الحصول عليها تختلف اختلافا تاما باختلاف المعدلات الاحصائية والأوزان المرجحة المستخدمة . ولاحظت اللجنة كذلك أن نطاق ومدى شمول المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية يختلفان اختلافا واسعا فيما بين البلدان وسيخلقان تشوهات في تصوير قدرة الدول الأعضاء على الدفع . فعلى سبيل المثال لا توجد ، في الاقتصادات المخططة مركزيا ، تحليلات لمجموع الأنشطة الصناعية . فالبيانات التي ترد تحت بند الصناعة التحويلية بالنسبة لهذه البلدان تشمل أيضا التعدين والكهرباء والغاز والمياه . وبالمثل ، نجد في بعض البلدان النامية أن عملية التعدين داخلة في الصناعة التحويلية ، مما يؤدى الى تضخيم أرقام الصناعة التحويلية .

٣١ - وتتصل الاعتبارات الأخرى التي بحثتها اللجنة بالتطورات الأحدث مثل العبء الذى تفرضه خدمة الدين العام الخارجي التي زادت ، فيما يتعلق ببعض البلدان ، في الأعوام الأخيرة بالنسبة لحصيلة صادراتها . فقد انخفضت تلك الحصيلة انخفاضا كبيرا ، ومرد ذلك الى معدلات التبادل التجارى غير المواتية التي تعاني منها بعض البلدان . ونتيجة لذلك ، تضاءلت أيضا الاحتياطيات الدولية لهذه البلدان . ويمكن النظر الى مؤشرات مثل خدمة الدين العام الخارجي كنسبة من حصيلة الصادرات أو الدخل القومي ، أو الاحتياطيات الدولية على أنها تعكس الظروف الأقرب عهدا والخارجة عن فترة الأساس المستخدمة في وضع جدول الأنصبة .

٣٢ - وأشير الى أنه ربما كان من سبل مراعاة الظروف الأخيرة التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا في القدرة على الدفع اختصار فترة الأساس . وثمة سبيل آخر هو أخذ هذه العناصر في الاعتبار أثناء عملية التخفيف فيما يتعلق بحالات فردية مثلما تفعل اللجنة بالنسبة للحروب والكوارث الطبيعية .

٣٣ - واتفق عموما على أن مسألة ادماج المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية مسألة بالغة التعقيد وينبغي أن تدرس بمزيد من الدقة في الدورة المقبلة . وبالرغم من الاعراب مرة أخرى عن شئ من التحفظ فيما يتعلق بأهمية هذه المؤشرات كمقاييس اضافية للقدرة على الدفع ، قررت اللجنة أن تواصل استقصاء الجوانب التقنية لهذا البديل الذى يشمل توافر الاحصاءات القابلة للمقارنة عن جميع الدول الأعضاء والصعوبات التي تلاقى في استخدامها . ورجت اللجنة من مكتب الأمم المتحدة الاحصائي أن يبحث مع منظمات دولية أخرى ، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة العمل الدولية ، أو الوحدات الأخرى في الأمم المتحدة ، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

Digitized by UNOG Library

والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، مسألة وضع معدلات احصائية واستكشاف مصادر احصائية أخرى ، الى جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للحصول على بيانات عن خدمة الدين العام الخارجي والاحتياطيات الدولية وما الى ذلك .

٢ - تسويات لمواجهة التضخم والتغيرات في أسعار الصرف

٣٤ - في الفقرة ٢ (هـ) من القرار ٦/٣٤ باء والفقرة ١ (ز) من القرار ٢٣١/٣٦ ألف، رجت الجمعية العامة من لجنة الاشتراكات أن تأخذ في اعتبارها مستوى معدلات التضخم المختلفة وآثارها على امكانية مقارنة احصاءات الدخل القومي .

٣٥ - ومما يذكر أن المنهجية الحالية تعتمد على استخدام احصاءات الدخل القومي بأسعار السوق محسوبة بدولارات الولايات المتحدة . والتغيرات في قيمة الدخل القومي بدولارات الولايات المتحدة يمكن أن تنجم عن التغيرات في حجم الناتج والتغير في مستويات الأسعار . وهذا التغير الأخير يتمثل في عنصرين : تغيرات في الأسعار المحلية ، وتغيرات في أسعار الصرف بين العملة الوطنية ودولار الولايات المتحدة .

٣٦ - ومن الملاحظ أن أسعار الصرف المستخدمة لأغراض المقارنة لا تعكس دائما بشكل كاف التغيرات في التضخم المحلي التي تختلف من بلد الى آخر . وبمقدار ما يظل التضخم المحلي النسبي معالجا معالجة غير كافية عن طريق تخفيض قيمة العملة المحلية ، فان الدخل القومي لبلد ما معبرا عنه بدولارات الولايات المتحدة يميل الى أن يكون مقدرا تقديرا خاطئا بالنسبة الى الدخل القومي للبلدان الأخرى .

٣٧ - وبحثت اللجنة مختلف البدائل المقترحة لتدارك التقدير الناقص أو الزائد للتغيرات الحادثة في الدخل القومي لبلد ما ابتداء من سنة الأساس نتيجة للتغيرات في تحديد قيمة عملتها تحديدا زائدا أو ناقصا بالنسبة لدولار الولايات المتحدة . وبدلا من معدلات السوق المتوسطة أو أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة ، فان هناك خيارا يتمثل في استخدام أسعار صرف " وهمية " ، تعرف بأنها ناتج سعر الصرف بين دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة ووحدات العملة المحلية ، ونسبة الأرقام القياسية للأسعار المحلية الى رقم قياسي متوسط للأسعار العالمية أو لأسعار الولايات المتحدة . وبهذه الطريقة تعدل الزيادة أو النقصان في الدخل القومي ابتداء من سنة الأساس ، وهي الزيادة أو النقصان الناجمان عن الفروق بين الدول الأعضاء في معدلات التضخم المحلي .

٣٨ - وترد في المرفق الثالث للتقرير آثار التسوية التي تمت على أساس أسعار الصرف " الوهمية" وبالنسبة للبلدان التي تكون قيمة عملاتها زائدة في تقديرها ، يكون سعر الصرف الحقيقي لدولار الولايات المتحدة بالنسبة للعملة المحلية أقل من سعر الصرف " الوهمي " (الرقم القياسي في العمود (٤) أقل من الرقم القياسي في العمود (٥) أما بالنسبة للبلدان التي تكون قيمة عملاتها ناقصة في تقديرها ، يكون سعر الصرف الحقيقي أعلى (الرقم القياسي في العمود (٤) أكبر من الرقم القياسي في العمود (٥)) . ومن شأن استخدام سعر الصرف " الوهمي" أن يجعل معدل التضخم في بلد ما ، معبرا عنه بدولارات الولايات المتحدة متفقا مع التضخم العالمي في هذه الفترة .

Digitized by UNOG Library

٣٩ — ومع ذلك فان استخدام السعر " الوهمي " يفترض من البداية أن يكون الموقف الصحيح ، في السنة أو الفترة المرجعية المستخدمة كأساس للمقارنة ، هو السائد فيما يتعلق بأسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء ودولار الولايات المتحدة ، وأن تكون قدرتها النسبية على الدفع في الأساس قد قدرت تقديرا صحيحا وترد في المرفق الثالث لهذا التقرير تفسيرات تفصيلية لآثار استخدام السعر " الوهمي " ولبحث مسألة تحديد سنة أساس صحيحة ، اقترح استخدام الأسلوب المستحدث مؤخرا ، وهو أوجه تكافؤ القوة الشرائية ، لتعديل التغيرات في سنة الأساس . وقد أبلغت اللجنة في عام ١٩٧٨ بالمشروع الدولي للمقارنة الذى كان عملا تعاونيا اشترك فيه المكتب الاحصائي للأمم المتحدة والبنك الدولي وجامعة بنسلفانيا ، بهدف وضع نظام عالمي لاجراء مقارنات ثابتة وموثوق بها للانتاج الحقيقي للبلدان وقوتها الشرائية . واذا كان استخدام أسلوب أوجه تكافؤ القوة الشرائية سيؤدى الى قيام علاقات صحيحة في سنة الأساس ، فان تطبيق أسعار الصرف " الوهمية " سيؤدى الى استكمال هذه العلاقات في السنوات البينية التي لا تتوافر لها أوجه تكافؤ القوة الشرائية .

٤٠ — وكان خبير مسؤول عن المشروع الدولي للمقارنة في المكتب الاحصائي قد ابلغ اللجنة أن المشروع دخل الآن مرحلته الرابعة التي ستنتج تقديرات ارشادية للأسعار والكميات لعام ١٩٨٠ تغطي حوالي ٧٠ بلدا . وسوف تكون هذه المعلومات متوفرة في أواخر عام ١٩٨٤ تقريبا على أساس عالمي ، وان كان من الممكن أن تقدم الى اللجنة في دورتها القادمة تقديرات أولية للدخل القومي مبنية على أوجه تكافؤ القوة الشرائية لهذه البلدان . وفي القائمة الأولية للدول الأعضاء التي اشتركت في هذا المشروع لعام ١٩٨٠ ، نجد أن هناك ٤١ بلدا تزيد معدلات أنصبتها الراهنة عن ٣ ٠ر. في المائة . ولاحظت اللجنة أن من بين البلدان التي لا ترد في القائمة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الألمانية والصين ومصر . وعدم اشتراك هذه البلدان في المشروع سوف يقلل كثيرا من فائدة هذا البديل لوضع جدول الأنصبة .

٤١ — وقد سلمت اللجنة بأوجه القصور في استخدام أسعار الصرف " الوهمية " على مستوى المنظومة ، ولا سيما اذا كانت تعديلات أسعار الصرف هذه تطبق بدون تحديد سليم لمدى صحة بيانات الدخل القومي في فترة الأساس . وأثيرت كذلك تساؤلات بشأن ملاءمة تغيير بيانات الدخل القومي كما قدمتها الدول الأعضاء في الأصل ، على أساس أن معالجة التضخم المحلي عن طريق تغيير سعر الصرف تقع المسؤولية الأولى عنها على عاتق كل دولة عضو ، وتدخل في نطاق اختصاصها وسيادتها . وسلمت اللجنة بأن تحديد الأسعار وأسعار الصرف أمر مهم في الآليات الاقتصادية الشاملة للبلدان ، وأن تغييرها ، الذى يتم بسياسات اقتصادية وطنية محلية وخارجية يؤثر في ديناميكا قيمة الدخل القومي وبالتالي تطرأ التغييرات على القدرة النسبية للدولة على الدفع وتم التشديد على أن الهدف الرئيسي للعملية الراهنة هو زيادة القدرة على المقارنة بين البيانات التي تقدمها الدول الأعضاء بالعمل بقدر الامكان على استبعاد التحريف الناشئ عن اختلاف مستويات التضخم وأسعار الصرف في الدخل القومي والدخل الذى تحسب الأنصبة على أساسه ، وبالتالي في القدرة النسبية للدول الأعضاء على الدفع .

Digitized by UNOG Library

٤٢ - وقررت اللجنة أن تزيد هذه البدائل بحثا وأن تختبر آثار تطبيقها على معدلات الأنصبة المقررة لجميع الدول الأعضاء قبل اتخاذ أى قرار بشأنها . ورجت اللجنة من المكتب الاحصائي اعداد الوثائق اللازمة المبنية على استخدام الأسعار " الوهمية " لجميع البلدان كي تنظر فيها في دورتها القادمة .

٣ - اعتبارات أخرى بشأن منهجية جدول الأنصبة المقررة

٤٣ - في الفقرة ٣ من القرار ٣٦/٢٣١ ألف طلب الى لجنة الاشتراكات أن تقدم الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين دراسة شاملة بشأن طرق بديلة لتقييم القدرة الحقيقية للدول الأعضاء على الدفع ، تأخذ في الاعتبار قرار الجمعية العامة ٣٤/٦ باء ، وجميع العناصر المدرجة في الفقرة ١ [من القرار] ، بما في ذلك تحديد فترة أساس احصائية جديدة ، ووضع حد أعلى منقح لصيغة الخصم المسموح به فيما يتعلق بالدخل الفردى المنخفض ، ووضع حد للزيادات بين جدوليين متتاليين من جداول الأنصبة المقررة .

٤٤ - وقد عولجت العناصر الواردة في الفقرة ١ من القرار ٣٦/٢٣١ ألف في الفرعين ١ و ٢ من الجزء الثالث من التقرير . وتبادلت اللجنة الآراء بصورة أولية عن بقية العوامل مثل فترة الأساس وصيغة الخصم المسموح به فيما يتعلق بالدخل الفردى المنخفض وحدود الزيادات بين جدوليين متتاليين .

(أ) طول فترة الأساس

٤٥ - في الفترة السابقة لعام ١٩٥٢ كانت اللجنة تحدد جدول الأنصبة المقررة على أساس بيانات سنة واحدة ؛ أما في عام ١٩٥٢ ، فقد وضع الجدول على أساس متوسط تقديرات الدخل القومي لمدة سنتين . وفي عام ١٩٥٣ قررت اللجنة للمرة الأولى أن تجرى حساباتها على أساس متوسط تقديرات الدخل القومي لمدة ثلاث سنوات ، على اعتبار أن فترة الأساس ذات الثلاث سنوات تشكل طريقة أنسب للتعبير عن التغييرات الاقتصادية النسبية وأن طولها يكفي لتقليل أثر التقلبات القصيرة الأجل في الأحوال الاقتصادية والتحركات في أسعار الصرف .

٤٦ - وفي عام ١٩٧٧ استخدمت اللجنة فترة أساس طولها سبع سنوات على اعتبار أنها ستساعد في التخفيض من الفروق الحادة في معدلات الأنصبة المقررة . وللسبب نفسه أبقت على فترة الأساس تلك عند وضع جدول القدرة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ . أما الجدول الراهن (١٩٨٣ - ١٩٨٥) فقد وضع على أساس فترة عشر سنوات حددتها الجمعية العامة في الفقرة ٤ (أ) من القرار ٣٦/٢٣١ ألف ، وذلك للسبب نفسه على ما يبدو .

Digitized by UNOG Library

٤٧ - ولوحظ أن أثر التقلبات الحادة في الحالة الاقتصادية الأخيرة لكثير من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على متوسطات احصاءات الدخل القومي يكون أقل بكثير على مدى فترة عشر سنوات ، منه على مدى فترة أساس أقصر ، طولها ثلاث أو خمس سنوات مثلا . بيد أنه قيل أن التجربة تحبذ استمرار العمل بقوة الأساس الحالية بغية التقليل الى أدنى حد من الفروق بين جدولين متتاليين . ووافقت اللجنة على مواصلة دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة في ضوء الواقع الاقتصادي القائم .

٤٨ - وبالرغم من طول فترة الأساس ، اقترح أنه اذا انخفض متوسط الدخل القومي لبلد ما في السنوات الثلاث الأخيرة دون متوسط السنوات الثلاث السابقة ، فلا ينبغي ادخال أي زيادة على معدل نصيبه المقرر . وثمة اقتراح آخر ينطبق بصفة عامة على تقديرات الدخل القومي لجميع الدول الأعضاء هو أن يعطي ، مثلا ، معامل ترجيح قدره ٢ لبيانات السنوات الثلاث السابقة من فترة الأساس ومعامل ترجيح قدره ١ للسنوات الأخرى وأبديت أيضا آراء مخالفة لذلك . وستناقش اللجنة هذين المقترحين والمقترحات الأخرى المتعلقة بطول فترة الأساس مناقشة متعمقة في دورتها التالية .

(ب) صيغة الخصم المسموح به فيما يتعلق بالدخل الفردي المنخفض - التصاعد الضريبي المضمن في المنهجية الحالية

٤٩ - استمعت اللجنة الخامسة الى عدة بيانات مؤداها أن الزيادة الحاصلة في معدل النصيب المقرر لبلد ما قد تجاوزت نمو الدخل القومي للبلد في الفترات نفسها . ويعزى هذا الى وجود عنصر التصاعد الضريبي المضمن في حساب الدخل الخاضع للضريبة عن طريق تطبيق صيغة الخصم المسموح به فيما يتعلق بالدخل الفردي المنخفض .

٥٠ - وتقضي المنهجية الحالية بأنه عندما يكون الدخل الفردي لدولة عضو أقل من الحد الأعلى ، وهو ٢١٠٠ دولار ، تحصل هذه الدولة على تخفيض بنسبة مئوية من الدخل القومي الاجمالي لها محسوبا على النحو التالي :

$$\frac{\text{٢١٠٠ دولار} - \text{الدخل القومي الفردي}}{\text{٢١٠٠ دولار}} \times \text{٨٥ في المائة .}$$

ومن الناحية الأخرى ، عندما يكون الدخل القومي الفردي لدولة عضو مساويا لمبلغ ٢١٠٠ دولار أو أكبر منه ، يكون دخل هذه الدولة الخاضع لحساب النصيب المقرر أعلى من دخلها القومي بمقدار نسبة الاعفاء الاجمالي المسموح به للدول ذات الدخل الفردي الذي يقل عن ٢١٠٠ دولار الى مجموع الدخول القومية للدول الأعضاء التي يكون الدخل الفردي فيها مساويا لمبلغ ٢١٠٠ دولار أو أكبر منه .

Digitized by UNOG Library

٥١ - ويظهر في العمود ١٠ من المرفق الثاني لهذا التقرير (٢) الدخول الخاضعة لحساب النصيب المقرر (وتسمى أحيانا " الخاضعة للضريبة ") المحسوبة بموجب الصيغة الحالية . ونسبة الدخل الخاضع لحساب النصيب المقرر من الدخل القومي تتزايد باضطراد بزيادة الدخل الفردى مقتربا من الحد المقرر ، وهو حاليا ٢ ١٠٠ دولار . ويبين الجدول التالي بوضوح ، وهو مقتبس من المرفق الثاني لبلدان مختارة ، تلك العلاقة بين الدخل الخاضع لحساب الأنصبة المقرر والدخل القومي .

البلدان	الدخل القومي (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	الدخل الفردى (بدولارات الولايات المتحدة)	الدخل الخاضع لحساب النصيب المقرر (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	الدخل الخاضع لحساب الأنصبة المقررة كنسبة مئوية من الدخل القومي
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
الهند	٨٩ ٠٥٣	١٤٧	١٨ ٧٠١	٢١ر٠
مصر	١٤ ٨٦٣	٣٩٧	٤ ٦٢٢	٣١ر١
نيجيريا	٣٥ ٤٩٤	٥٣٢	١٢ ٩٩٠	٣٦ر٦
البرازيل	١٣٥ ٩٤٦	١ ٢٦٢	٨٩ ٨٦٠	٦٦ر١
بولندا	٤٩ ٣٣٣	١ ٤٤٣	٣٦ ٢٥٩	٧٣ر٥
الأرجنتين	٤٥ ٣٥٢	١ ٧٧٥	٣٩ ٤١٠	٨٦ر٩
	[٢ ١٠٠ : الحد]			
فنزويلا	٢٩ ٠٠٣	٢ ٣٨٢	٣٤ ٢٩٧	١١٨ر٢
ايطاليا	١٩٣ ٠٠٠	٣ ٤٤٦	٢٢٨ ٢٣٠	١١٨ر٢
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	٦٩ ٦٢٥	٤ ١٣٩	٨٢ ٣٣٤	١١٨ر٢
فرنسا	٣٢٦ ٠٤٩	٦ ١٧٠	٣٨٥ ٥٦٦	١١٨ر٢

٥٢ - وتنطبق هذه العلاقة على البلد الواحد في فترات مختلفة من فترات الأنصبة المقررة . فاذا زاد متوسط الدخل القومي والدخل الفردى للأرجنتين بنسبة ٢٠ في المائة في فترة الأنصبة المقررة التالية ، وكانت صيغة الخصم المسموح به فيما يتعلق بالدخل الفردى المنخفض لا تزال سارية بالمعدل الحالي ، ستكون الحالة كما يلي :

Digitized by UNOG Library

	الفترة الحالية	الفترة التالية	التغيير %
١ - الدخل القومي (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	٤٥ ٣٥٢	٥٤ ٤٢٢	+ ٢٠
٢ - الدخل الفردي (بدولارات الولايات المتحدة)	١ ٧٧٥	٢ ١٣٠	+ ٢٠
٣ - الدخل الخاضع لحساب الأنصبة المقررة (بملايين دولارات الولايات المتحدة)			
الطريقة الحالية	٣٩ ٤١٠	٦٤ ٣٢٧	+ ٦٣
الطريقة السابقة	٣٩ ٤١٠	٥٤ ٤٢٢	+ ٣٨
٤ - الدخل الخاضع لحساب الأنصبة المقررة كنسبة مئوية من الدخل القومي (الطريقة الحالية)	٨٦٫٩	١١٨٫٢	

وفي حين أن الزيادة في الدخل القومي والدخل الفردي لا تعدو ٢٠ في المائة، فان الزيادة في الدخل الخاضع لحساب النصيب المقرر تصل الى ٦٣ في المائة، مما يبرر الى حد كبير شعور الدول الأعضاء التي تكون حالتها مماثلة بأن هناك زيادة غير متناسبة في معدلات أنصبتها المقررة بالنسبة الى نمو الدخل القومي فيها . وكان من الممكن أن تقلل حدة ظاهرة هذه "القفزات" في الدخل الخاضع للضريبة لو كانت قد طبقت صيغة الدخل الفردي المنخفض التي كانت مستخدمة قبل عام ١٩٧٩، اذ أنها كانت ستؤدي فقط الى زيادة نسبتها ٣٨ في المائة في الدخل الخاضع للضريبة بدلا من ٦٣ في المائة . وكانت تلك الطريقة توزع مبلغ الاعفاء الاجمالي بالتناسب على جميع البلدان، بدلا من قصر توزيعه على البلدان التي يكون الدخل الفردي فيها مساويا للحد المقرر أو أعلى منه وفقا للطريقة الحالية . الا أن نقطة التعادل بين البلدان التي تحصل على الاعفاء والبلدان التي تتحمل تبعاته ستصبح أدنى من الحد المقرر للدخل الفردي . ويورد المرفق الرابع مقارنة لآثار تطبيق صيغة الخصم المسموح به فيما يتعلق بالدخل الفردي المنخفض لبلدان مختارة لما قبل عام ١٩٧٩ وما بعده حتى الآن . وطرح اقتراح آخر مؤداه أن البلدان النامية لا ينبغي أن تشترك في تحمل عبء الاعفاء اذا كان الدخل الفردي فيها فوق الحد الأعلى للدخل . ولم تدرس اللجنة في هذه الدورة الاثار المترتبة على تحديث قيم صيغة الخصم المسموح به فيما يتعلق بالدخل الفردي ولكنها تعتزم القيام بذلك في الدورة القادمة .

(ج) حدود الزيادات بين جدولين متتاليين من جداول الأنصبة المقررة

٥٣ - استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ٣ من القرار ٣٦/٢٣١ ألف، كان

Digitized by UNOG Library

معروضا على اللجنة ثلاثة جداول للحدود التي يمكن النظر فيها لتقليل التغييرات المفرطة ، لا بالنسبة للزيادات فحسب بل بالنسبة للنقصان أيضا ، بين جدولين متتاليين من جداول الانصبة المقررة . وترد في المرفق الخامس لهذا التقرير جداول الحدود هذه .

٥٤ - وتتألف المجموعة الأولى من الحدود من مزيج من قيدين وحدود مئوية وحدود بالنقاط المئوية ، لتطبيق على جدول الحاسبة الالكترونية . وسيستخدم النوع الأكثر تقييدا من هذين النوعين من الحدود . ولوحظ بصفة عامة أن الحد المحسوب بالنسبة المئوية يكون أكثر تقييدا في حالة البلدان ذات المعدلات الأدنى في الأنصبة المقررة ، في حين أن الحد المحسوب بالنقاط المئوية يكون أكثر تقييدا في حالة البلدان ذات المعدلات الأعلى .

٥٥ - وتضمنت المجموعة الثانية من الحدود حدودا محسوبة بالنسبة المئوية ولكنها لم تتضمن قيودا محسوبة بالنقاط المئوية . وكانت هذه المجموعة أكثر تقييدا من المجموعة الأولى بالنسبة للمعدلات التي تقل عن ١ في المائة .

٥٦ - أما المجموعة الثالثة من الحدود فتشمل ثماني فئات من المعدلات بالمقارنة بخمس فئات من المعدلات كما في المجموعتين السابقتين . وأثيرت افتراضات على استخدام هذه الصيغة .

٥٧ - واقتراح آخر لحل مشكلة التغييرات المفرطة هو تعريف التغيير المفرط بأنه أي تغيير يتجاوز التغيير المتوسط .

٥٨ - وفي حين أدركت اللجنة أن طريقة وضع الحدود بالنسبة المئوية أو بالنقاط المئوية هي طريقة آلية وتعسفية ، شأنها في ذلك تماما شأن صيغة الخصم المسموح به فيما يتعلق بالدخل الفردي المنخفض ، وأنها قد تخل أيضا بمبدأ القدرة النسبية على الدفع ، فقد رأت مع ذلك أن مشكلة التغييرات المفرطة في معدلات الأنصبة المقررة كل على حدة ما بين جدولين متتاليين لا تفتأ تزداد حدة وينبغي دراستها مرة أخرى عن طريق اجراء اختبارات فعلية لآثار مجموعات الحدود هذه في السنة القادمة .

رابعا - مبادئ توجيهية لتجميع البيانات وتقديمها

٥٩ - استجابة للفقرة ٢ من القرار ٣٦/٢٣١ ألف التي تطلب فيها الجمعية العامة الى لجنة الاشتراكات " أن تعد مجموعة من المبادئ التوجيهية لتجميع البيانات وتقديمها من جانب الدول الأعضاء لضمان تقديم بيانات ومعلومات احصائية ملائمة الى اللجنة على أساس موحد وقابل للمقارنة " قامت اللجنة باستعراض ورقة أعدها المكتب الاحصائي بالأمم المتحدة ، تبين المبادئ التوجيهية المتبعة في تجميع وتقدير الدخل القومي والاحصاءات المتصلة به بغرض وضع جدول للأنصبة . ولخصت الورقة ممارسة ارسال استبيانات الى جميع الدول الأعضاء تطلب فيها تقديم بيانات الدخل القومي ، أو في حالة عدم توفرها ، المجاميع المتصلة به واللازمة لاستنتاج تقديرات الدخل القومي .

Digitized by UNOG Library

٦٠ — ولاحظت اللجنة أن الاستبيان قد تضمن لأول مرة في العام الماضي ، بالنسبة للبلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا ، التي تستخدم نظام المنتج المادى والتي تختلف عن البلدان ذات الاقتصادات السوقية التي تستخدم النظام الحالي للحسابات القومية ، تحويلا تفصيليا مجدولا من صافي المنتج المادى الى الدخل القومي بأسعار السوق . وقد مكن هذا اللجنة من دراسة الفروق المفاهيمية بين هذين النظامين الاقتصاديين بشكل أدق ، وزود الأعضاء بمعلومات اضافية لتقييم مدى موثوقية بيانات الدخل القومي .

٦١ — وأبلغت اللجنة كذلك بأن المكتب الاحصائي قد قام بتحليل البيانات المبلغة اليه وبمقارنتها بالمعلومات التكميلية التي حصل عليها من المصادر الوطنية والدولية وذلك لمواصلة تقييم قابلية البيانات للمقارنة وتحسينها . وترى اللجنة عموما ، أن الاجراءات المحددة في المبادئ التوجيهية ترد بصورة فعالة على ما أعرب عنه بعض أعضاء اللجنة الخامسة من قلق بشأن هذه المسألة . وخلال المناقشة أعرب عن رأى مفاده ، أن الرسالة المرفقة بالاستبيان يمكن أن تفهم بشكل أفضل من جانب الحكومات ، وبذا تخدم الهدف المقصود منها بمزيد من الفعالية ، اذا عدلت بحيث تشمل ، في حالة عدم توفر بيانات الدخل القومي ، قائمة بكل المجاميع ذات الصلة التي قد تقدم بدلا منها ، فضلا عن جميع البيانات التكميلية اللازمة للتوصل الى الدخل القومي بأسعار السوق .

٦٢ — وفيما يتعلق بعملية تحويل البيانات الى تغطية موحدة ، أعرب أيضا عن رأى مفاده أنه ينبغي اجراء المزيد من الدراسة للفارق بين السنة المالية الهجرية التي تستخدمها دولة واحدة من الدول الأعضاء والسنة التقويمية الغريغورية التي هي أساس التغطية الدورية للدخل القومي ، ولضمان تحديد الأنصبة المقررة على جميع البلدان على أساس بيانات تغطي فترة زمنية واحدة عند وضع جدول الأنصبة ، ينبغي مراعاة أن السنة الهجرية أقصر من السنة الغريغورية بأحد عشر يوما .

٦٣ — وأثير تساؤل بشأن ما يبدو من تضارب في البيانات التي تستخدمها لجنة الاشتراكات . ولوحظ أنه في حين يتبين مما ينشر في وثائق الأمم المتحدة ، حدوث زيادة في معدلات النمو الاقتصادى لبعض الدول الأعضاء ذات الاقتصادات المخططة مركزيا ، فان معدلات الأنصبة المقابلة التي تضعها الأمم المتحدة تتخذ اتجاها نزوليا . وقيل أن معدلات النمو تشير الى زيادات مبنية على أساس الناتج المحلي الاجمالي المحسوب بأسعار ثابتة بالعملات المحلية . وان معدل الزيادة هذا لا تثبت دائما صحته عند حساب الأرقام بالأسعار الجارية بدولارات الولايات المتحدة ، وهو المقياس الذى تستخدمه الأمم المتحدة عند تحديد القدرة على الدفع .

٦٤ — وأشارت اللجنة الى أنها قد استعرضت بامعان ، في دورتها الثانية والأربعين ، مسائل أخرى تتعلق بجمع البيانات وتصنيفها ، بما في ذلك الأولوية في استخدام مصادر البيانات ، وطريقة تقدير الدخل القومي وتحويل البيانات . واذا قررت الجمعية العامة اتباع نهج بديل لوضع جدول الأنصبة ، يتطلب استخدام المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، فانه سيلزم حينئذ دراسة المبادئ التوجيهية المتعلقة بتجميع تلك البيانات .

Digitized by UNOG Library

خامسا - المسائل الأخرى التي نظرت فيها اللجنة

ألف - تحصيل الاشتراكات

٦٥ - أحاطت اللجنة علما بتقرير الأمين العام الذى أشار فيه الى أنه ، عند افتتاح الدورة المستأنفة للجمعية العامة في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٣ ، كان هناك ثماني دول من الدول الأعضاء هي تشاد ، وجزر القمر ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، وجنوب افريقيا ، والسلفادور ، وغرينادا ، وغينيا - بيساو ، وموريتانيا ، متخلفة في دفع اشتراكاتها المقررة ، بموجب أحكام المادة ١٩ من الميثاق . وقد قامت اللجنة بالاستفسار عن الاجراءات التي اتبعتها الأمانة العامة لابلاغ الدول الأعضاء المعنية ، بتخلفها بموجب أحكام المادة ١٩ ، وأكدت من جديد قرارها السابق بتخويل رئيسها اصدار اضافة لهذا التقرير ، اذا اقتضى الأمر ذلك .

باء - دفع الاشتراكات بعملات غير دولار الولايات المتحدة

٦٦ - خولت الجمعية العامة الأمين العام ، بموجب أحكام الفقرة ٣ من القرار ٣٧/١٢٥ ألف ، أن يقبل ، حسب تقديره وبعد التشاور مع رئيس لجنة الاشتراكات ، جزءا من اشتراكات الدول الأعضاء عن السنوات التقويمية ١٩٨٣ و ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، بعملات غير دولارات الولايات المتحدة .

٦٧ - ولاحظت اللجنة ، في دورتها الحالية ، من تقرير الأمين العام عن ترتيبات دفع الدول الأعضاء لاشتراكاتها لعام ١٩٨٣ بعملات غير دولارات الولايات المتحدة ، أن ثماني دول من الدول الأعضاء قد اغتنمت الفرصة المتاحة لدفع ما يعادل ٣٫٢ من ملايين دولارات الولايات المتحدة بثماني عملات من العملات المقبولة لدى المنظمة غير دولار الولايات المتحدة . ووفقا لتوصية اللجنة الخامسة ، لاحظت اللجنة أيضا أن الأمين العام قد استمر في اعطاء أولوية مطلقة لكل عضو في الدفع بعملته الخاصة .

جيم - مذكرة مقدمة من الجمهورية الدومينيكية

٦٨ - كان معروضا على اللجنة رسالة مؤرخة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ موجهة من القائم بالأعمال للبعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة ، يطلب فيها الى لجنة الاشتراكات استعراض النصيب المقرر على الدولة العضو آخذة في الاعتبار الظروف التي أضرت بقدرة الدولة على الدفع . وكان من جملة الظروف التي ذكرتها الرسالة ارتفاع تكلفة النفط ومشتقاته وارتفاع أسعار المنتجات المستوردة من البلدان المتقدمة النمو ، وقد أدى اقتران ذلك بانخفاض أسعار سكر القصب ، وهو السلعة التصديرية الأساسية لدى الجمهورية الدومينيكية الى تفاقم الحالة الاقتصادية فيها .

٦٩ - وفي رسالة مؤرخة في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٣ ، وموجهة الى الأمين العام للأمم المتحدة من الممثل الدائم للجمهورية الدومينيكية ، وردت بيانات احصائية اضافية عن ميزان المدفوعات للفترة

Digitized by UNOG Library

١٩٧٨ - ١٩٨٢ ؛ وعن الدخل الفردى الحقيقي للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ؛ وعن الناتج القومي الاجمالي بالأسعار الجارية للفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ؛ وعن مجموع السكان للفترة ١٩٧٥ - ١٩٨١ . وقد استعرضت اللجنة هذه المعلومات الى جانب البيانات الأخرى التي قدمتها الأمانة العامة والتي تغطي عددا من البلدان المطبق عليها نفس معدلات الأنصبة المقررة على الجمهورية الدومينيكية . ولاحظت اللجنة أن بيانات الناتج القومي الاجمالي وبيانات مجموع السكان التي قدمتها الحكومة لا تختلف بأى حال عن البيانات الأساسية التي استخدمتها اللجنة عند وضع جدول الأنصبة المقررة لفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ .

٧٠ - وبعد ايلاء المراعاة الواجبة للحالة الخاصة للدولة العضو وللممارسة التي جرت عليها اللجنة في الماضي فيما يتعلق بالالتماسات المقدمة من الدول لتغيير الأنصبة المقررة عليها في السنة التي لا يكون فيها جدول الأنصبة قيد الاستعراض ، قررت اللجنة أن تأخذ المذكرة المقدمة من الحكومة في الاعتبار عند استعراض جدول الأنصبة المقررة المقبل .

دال - التخويل الذى تلتمسه الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٧١ - وفقا للاتفاق القائم بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية دأبت الأمم المتحدة على أن تزود الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، منذ عام ١٩٧١ وعلى نحو منتظم ، بأرقام تتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في المنتجات الوطنية في جميع الدول الاعضاء في الوكالة، وهي الأرقام التي تستخدمها لجنة الاشتراكات في وضع جدول الأنصبة المقررة . وتستخدم أمانة الوكالة أرقام الدخل الفردى هذه ولكنها لا تقدمها الى المجلس التنفيذى للوكالة باعتبارها أرقاما سرية . بيد أن لجنة الاشتراكات وافقت ، بناء على طلب الوكالة ، على افشاء هذه البيانات للمجلس التنفيذى للوكالة بغية تيسير قيام المجلس باستعراض مبادئ تحديد الأنصبة .

هاء - مواعيد الدورتين القادمتين

٧٢ - على أساس برنامج العمل المرتقب حاليا بموجب قرارات الجمعية العامة ٣٧/١٢٥ باء و ٣٦/٢٣١ ألف و ٣٤/٦ باء ، قررت اللجنة أن تعقد دورتها الرابعة والأربعين في الفترة من ٤ الى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، ودورتها الخامسة والأربعين في الفترة من ٣ الى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، في نيويورك .

Digitized by UNOG Library

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١١ (A/37/11) ، الفقرة ٣٧ .

(٢) يغطي المرفق الثاني ٦١ بلدا يزيد معدل نصيبها المقرر عن ٠,٠٣ في المائة وفقا لجدول الأنصبة المقررة للفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ .

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول

مدى توافر المؤشرات الاجتماعية ـ الاقتصادية لاستكمال بيانات الدخل القومي والدخل الفردي في المنهجية الحالية لجدول الأنصبة المقررة

	مدى التوافر لكل البلدان والسنوات *	مدى التوافر بالنسبة لـ ٦١ بلدا يزيد معدل نصيبها المقرر الحالي عن ٠,٠٣ في المائة
أولا ـ مؤشرات تعكس الاعتبارات الطويلة الأجل		
ألف ـ مستوى التنمية الصناعية		
١ ـ النسبة المئوية لحصة الصناعة التحويلية من مجموع الناتج المحلي الاجمالي	ألف	ألف
٢ ـ النسبة المئوية لحصة صادرات السلع المصنوعة من مجموع الصادرات	ألف	ألف
٣ ـ النسبة المئوية لحصة سلع التصدير الثلاث الرئيسية من مجموع الصادرات	ألف	ألف
٤ ـ نصيب الفرد من انتاج الطاقة	باء	ألف
٥ ـ نصيب الفرد من استهلاك الطاقة	ألف	ألف
٦ ـ النسبة المئوية لحصة السكان العاملين خارج ميدان الزراعة	ألف	ألف
٧ ـ نصيب الفرد من قيمة انتاج الصناعات الاساسية	جيم	جيم

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول (تابع)

	مدى التوافر لكل البلدان والسنوات *	مدى التوافر بالنسبة لـ ٦١ بلدا يزيد معدل نصيبها المقرر الحالي عن ٣٠٠ر٠ في المائة
باء ـ تطوير الهياكل الاساسية		
١ ـ عدد أجهزة الهاتف لكل ألف نسمة	ألف	ألف
٢ ـ النقل		
(أ) الطرق الرئيسية	...	...
(ب) السكك الحديدية	...	...
(ج) الخطوط الجوية	...	...
جيم ـ التنمية التعليمية		
١ ـ النسبة المئوية للسكان الملمّين بالقراءة والكتابة	باء	ألف
دال ـ الاحوال الصحية		
١ ـ الاجل المتوقع عند الميلاد	ألف	ألف
٢ ـ عدد الاطباء لكل ألف من السكان	باء	ألف
٣ ـ عدد الرضع الباقين على قيد الحياة من كل ألف مولود	باء	ألف
هاء ـ عدم كفاية الامدادات الغذائية وسوء التغذية		
١ ـ الاستهلاك الغذائي الفردي (المستوعب السعري يوميا)	باء	ألف
٢ ـ نصيب الفرد من انتاج الحبوب الغذائية	باء	ألف
واو ـ الثروة القومية	جيم	جيم

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول (تابع)

	مدى التوافر لكل البلدان والسنوات*	مدى التوافر بالنسبة لـ ٦١ بلدا يزيد معدل نصيبها المقرر الحالي عن ٠,٠٣ في المائة
ثانيا ـ مؤشرات تعكس التطورات الاخيرة التي تضعف القدرة على الدفع		
١ ـ خدمة الدين العام (الفائدة واستهلاك الدين) كنسبة مئوية من :		
(أ) الدخل القومي	باء	باء
(ب) حصيلة الصادرات	باء	باء
(ج) الاحتياطيات الدولية	باء	باء
٢ ـ فائض أو عجز الحكومة المركزية كنسبة مئوية من مجموع نفقات الحكومة المركزية	باء	ألف
٣ ـ الاحتياطيات الدولية كنسبة مئوية من :		
(أ) الدخل القومي	ألف	ألف
(ب) حصيلة الصادرات	ألف	ألف
٤ ـ التغيرات في مستوى الاحتياطيات الدولية	ألف	ألف
٥ ـ التغيرات في معدلات التبادل التجارى (التغيرات في النسبة بين قيم وحدات الواردات والصادرات)	باء	باء
ثالثا ـ النفقات الفعلية التي تمس الاعتبارات الاجتماعية ـ الاقتصادية		
١ ـ تكوين رأس المال الثابت الاجمالي حسب النوع :		
(أ) التشييد غير السكني	جيم	جيم
(ب) التشييد السكني	جيم	جيم

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول (تابع)

	مدى التوافر لكل البلدان والسنوات*	مدى التوافر بالنسبة لـ ٦١ بلدا يزيد معدل نصيبها المقرر الحالي عن ٠٫٠٣ في المائة
(ج) التشييد لأغراض أخرى	جيم	جيم
(د) تحسين الاراضي (بما في ذلك تنمية المزارع والبساتين)	جيم	جيم
(هـ) معدات النقل	باء	باء
(و) آلات ومعدات أخرى	باء	باء
(ز) حيوانات للتربية ، وماشية اللبن ، وما الى ذلك	جيم	جيم
٢- مصروفات الحكومة المركزية على :		
(أ) التعليم	باء	باء
(ب) الصحة	باء	باء
(ج) الخدمات الاقتصادية	جيم	جيم
'١' الزراعة		
'٢' التعدين ، الصناعة التحويلية ، التشييد (باستثناء الوقود والطاقة)		
'٣' الوقود والطاقة		
'٤' النقل والاتصال		
(د) الاسكان والمرافق المجتمعية	جيم	جيم
(هـ) الدفاع	جيم	جيم

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول (تابع)

	مدى التوافر لكل البلدان والسنوات*	مدى التوافر بالنسبة لـ ٦١ بلدا يزيد معدل نصيبها المقرر الحالي عن ٠,٠٣ في المائة
(و) غير ذلك (خدمات عامة ، الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية ، وما الى ذلك)	جيم	جيم
٣ـ الانفاق على البحوث والتنمية في المجالين التقني والعلمي	جيم	جيم

* فئات التوافر للسنوات والبلدان
ألف ـ ٨٠ في المائة أو أفضل
باء ـ ٥٠ الى ٨٠ في المائة
جيم ـ أقل من ٥٠ في المائة

Digitized by UNOG Library

الدخل الخاضع للضريبة استنادا الى صيغة معدّلة للبلدان التي يزيد معدل نصيبها المقرر عن ٠٫٠٣ في المائة وفقا لجدول الأنصبة المقررة للفترة ١٩٨٣—١٩٨٥

البلدان	متوسط الدخل القومي ١٩٧١—١٩٨٠ (١) (بلايين دولارات الولايات المتحدة)	متوسط الدخل الفردي ١٩٧١—١٩٨٠ (١) (بدولارات الولايات المتحدة)	مؤشرات اجتماعية ـ اقتصادية اضافية: الصناعة التحويلية كنسبة مئوية من مجموع الناتج المحلي الاجمالي	صادرات السلع المصنوعة كنسبة مئوية من مجموع الصادرات	سلع التصدير الثلاث الرئيسية كنسبة مئوية من مجموع الصادرات	النسبة المئوية لحصة السكان العاملين خارج ميدان الزراعة	عدد أجهزة الهاتف لكل ألف نسمة	معدل التعليم	نصيب الفرد من انتاج الحبوب الغذائية	الدخل الخاضع للضريبة (بلايين دولارات الولايات المتحدة): الصيغة الحالية بدون مؤشرات ١٩٧١ — ١٩٨٠	الصيغة المعدّلة بمؤشرات ١٩٧١—١٩٨٠ ٢ ١٠٠ دولار ٨٥ ٪	الصيغة المعدّلة بمؤشرات ١٩٧١—١٩٨٠ ٨٥ ٪
الحد		١٠٠ ٢ دولار	٢٤	٤٥٫٥	٣١٫٦	٧٤٫٨	٢٢٨	٨٦	٢ ٨٨٠	١٠٠ ٢دولار	١٠٠ ٢دولار	
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (٢)	٥٧٢ ٣٤١	٢ ٢٣٩	٥٢	٣٤٫١	١١٫٢	٨٣٫٦	٨٠	٩٩	٣ ٤٦٠	٦٧٦ ٨١٦	٦٢٣ ٨٨٢	٦١٥ ٧٥١
الارجنتين	٤٥ ٣٥٢	١ ٧٧٥	٣٧	٢٥٫٢	٢٦٫٤	٨٧٫٠	٩١	٩٤	٣ ٣٤٥	٣٩ ٤١٠	٤٢ ٥٨٠	٤٨ ٧٩٢
اسبانيا	١٠٣ ٤٧٧	٢ ٨٩٢	٣٠	٧٣٫٩	٢٠٫٨	٨٢٫٨	٢٨٠	٨٧	٣ ١٤٩	١٢٢ ٣٦٥	١١٢ ٧٩٥	١١١ ٣٢٥
استراليا	٧٥ ٩٤١	٥ ٤٨٥	٢٢	٢٤٫٧	٢٦٫٩	٩٤٫٢	٤٤٠	١٠٠	٣ ٤٢٨	٨٩ ٨٠٣	٨٢ ٧٨٠	٨١ ٧٠١
اسرائيل	١١ ٢٧٠	٣ ٢٢٥	٢٦	٧٤٫٩	٤٦٫٢	٩٣٫١	٢٧١	٨٨	٣ ١٤١	١٣ ٣٢٧	١٢ ٢٨٥	١٢ ١٢٥
ألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية)	٤٢٧ ٥٤٣	٦ ٩٣٣	٣٨	٨٧٫٨	٢٥٫٨	٩٦٫٠	٤٠٤	٩٩	٣ ٣٨١	٥٠٥ ٥٨٦	٤٦٦ ٠٤٥	٤٥٩ ٩٧٠
الامارات العربية المتحدة	١٠ ٢١٩	١٩ ١٠٢	٣	٥٫٠	٩٤٫٩	٩٥٫٥	٢٠٧	٢١	٠٠٠	١٢ ٠٨٤	١١ ١٣٩	٤ ٧١٢
اندونيسيا	٣٠ ٩٦٧	٢٢٦	٩	٤٫٠	٦٨٫١	٤١٫١	٣	٦٢	٢ ٢٠٣	٧ ٤٩٤	١٠ ٤٩٢	١٣ ٥٠٦
أوروغواي	٤ ١٤٩	١ ٤٦٩	٢١	٢٧٫٠	٣٥٫٣	٨٨٫١	٩٦	٩٤	٢ ٨٢٢	٣ ٠٩١	٣ ٣٧٣	٣ ٦٥٧
ايران (جمهورية ـ الاسلامية)	٤٧ ٥٢٠	١ ٤١٨	١٢	١٫٦	٩٦٫٠	٦١٫٥	٢٣	٥٠	٣ ١٣٨	٣٤ ٤٠٤	٢٦ ٧٩٩	١٩ ١٩٥
ايرلندا	٨ ٩٧٠	٢ ٧٩٩	٣٢	٥٠٫٠	٢٢٫٣	٧٩٫٢	١٧٢	٩٨	٣ ٤٥١	١٠ ٦٠٧	٩ ٧٧٨	٩ ٦٥٠
ايطاليا	١٩٣ ٠٠٠	٣ ٤٤٦	٣١	٨٣٫٩	١٣٫٢	٨٨٫٨	٣٠١	٩٨	٣ ٥١٧	٢٢٨ ٢٣٠	٢١٠ ٣٨٠	٢٠٧ ٦٣٨
باكستان	١٤ ٣٣٤	٢٠١	١٥	٥٫٦	٤٤٫٠	٤٦٫٥	٣	٢١	٢ ٢٧٠	٣ ٣٢٥	٦ ٢٦٣	٩ ٢١٠
البرازيل	١٣٥ ٩٤٦	١ ٢٦٢	٢٣	٢٩٫٤	٣٢٫١	٦١٫٨	٤٥	٧٦	٢ ٤٩٣	٨٩ ٨٦٠	٩٩ ٣٦٧	١٠٨ ٨٩٩
البرتغال	١٤ ٠٧٨	١ ٤٧٤	٣٦	٧١٫٨	٢٤٫٦	٧٣٫٨	١٢٠	٧٠	٣ ٠٧٦	١٠ ٥١٦	١٢ ٨٨٨	١٥ ١٤٦
بلجيكا	٦٣ ٩٥٣	٦ ٥١٩	٢٦	٧٦٫٧	٢٣٫٥	٩٦٫٩	٣٣٢	٩٩	٣ ٨٠٠	٧٥ ٦٢٧	٦٩ ٧١٢	٦٨ ٨٠٤
بلغاريا	١٣ ٤٢٦	١ ٥٣٦	٤٦	٦٥٫٤	٢٤٫٩	٦٦٫٧	١١٦	٩٣	٣ ٦١١	١٠ ٣٦٤	١٢ ٩٥٥	١٤ ٤٤٤
بولندا	٤٩ ٣٣٣	١ ٤٤٣	٤٧	٧٠٫٣	٢٨٫٥	٦٩٫٦	٨٨	٩٨	٣ ٥١٥	٣٦ ٢٥٩	٤٦ ٦٠١	٥٣ ٠٧٥
بيرو	١١ ٦٦٠	٧٤٣	٢٦	٣٢٫٢	٤٤٫٦	٦٢٫٧	٢٧	٧٢	٢ ١٠٦	٥ ٢٥٨	٦ ٩٧٥	٨ ٦٩٣
تايلند	١٥ ٨٧٧	٣٧٤	١٩	٢٧٫٦	٣٦٫٧	٢٤٫٦	٩	٨٤	٢ ١٧٥	٤ ٧٩٤	٧ ٧٦٤	١٠ ٧٤٣
تركيا	٣٧ ٠٥٩	٩١٤	١٨	٢٥٫٤	٤٠٫٠	٤٥٫٦	٣٢	٦٠	٢ ٩٣١	١٩ ٢٧٠	٢٢ ٥٥٦	٢٥ ٨٤٤
تشيكوسلوفاكيا	٣٦ ٦٥٩	٢ ٤٦٧	٦٣	٨٦٫٢	٢٩٫٤	٨٩٫٧	١٩٦	٩٥	٣ ٣٤٠	٤٣ ٣٥٠	٣٩ ٩٦٠	٣٩ ٤٣٩
الجزائر	١ ٦٥٦	٦٧٦	١٢	١٫٢	٩٧٫٦	٥٠٫١	١٩	٣٧	٢ ٣٦٣	٧٠٢	٦٢٠	٥٣٨
الجماهيرية العربية الليبية	١٣ ٩٩٠	٥ ٦٤١	٣	٢٫٠	٩٩٫٧	٨٤٫٣	٢١	٥٠	٣ ٣٠٥	١٦ ٥٤٣	١٥ ٢٥٠	٥ ٣٦٤
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	٦٩ ٦٢٥	٤ ١٣٩	٥٩	٩٣٫١	١٩٫١	٩٠٫٤	١٧٦	٠٠٠	٣ ٦٤١	٨٢ ٣٣٤	٧٥ ٨٩٥	٧٤ ٩٠٦

(يتبع)

المرفق الثاني (تابع)

البلـــدان	متوسط الدخل القومي (١٩٧١–١٩٨٠) (١) (بلايين دولارات الولايات المتحدة)	متوسط الدخل الفردي (١٩٧١–١٩٨٠) (١) (بدولارات الولايات المتحدة)	الصناعة التحويلية كنسبة مئوية من مجموع الناتج المحلي الاجمالي	صادرات السلع المصنعة كنسبة مئوية من مجموع الصادرات	سلع التصدير الثلاث الرئيسية كنسبة مئوية من مجموع الصادرات	النسبة المئوية لحصة السكان العاملين خارج ميدان الزراعة	عدد أجهزة الهاتف لكل ألف نسمة	معدل التعليم	نصيب الفرد من انتاج الحبوب الغذائية	الصيغة العالمية بدون مؤشرات ١٩٧١–١٩٨٠ بدولار ٨٥٪	الصيغة المعدّلة بمؤشرات ١٩٧١–١٩٨٠ بدولار ٨٥٪	الصيغة المعدّلة بمؤشرات ١٩٧١–١٩٨٠ ٨٥٪
الحـــد		١٠٠ بدولار	٢٤	٥٠ر٤	٦ر٣١	٧٤ر٨	٢٢٨	٨٦	٢ ٨٨٠	١٠٠ بدولار		
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)
جنوب افريقيا	٣٢ ٢٨٢	١ ٢٥١	٢٢	٤٤ر٤	٣٢ر٠	٧١ر٥	٩٨	٥٧	٢ ٨٣١	٢١ ٢٠٩	٢٤ ٦٠١	٢٨ ٠١٤
الدانمرك	٣٧ ٤٢٩	٧ ٣٩٠	١٩	٥٦ر١	١٤ر٢	٩٣ر٠	٥٦٩	٩٩	٣ ٣٤٥	٤٤ ٢٦١	٤٠ ٨٠٠	٤٠ ٢٦٨
رومانيا	٢١ ٥١٢	١ ٠٠٨	٥٠	١٨ر٦	٦٦ر٣	٥٢ر٨	٥٦	٩٨	٣ ٤١١	١٢ ٠٠٣	١٨ ٣٦١	٢٣ ١٤٤
سنغافورة	٥ ٢٣٢	٣ ٣١٠	٢٦	٤٥ر٤	٤٢ر٧	٩٧ر٨	٢٠٤	٧٥	٣ ٠٠٣	٦ ١٨٧	٥ ٧٠٣	٥ ١٣٥
السويد	٦٦ ٢٤١	٨ ٠٧٣	٢٣	٨٠ر٣	١٧ر٨	٩٥ر٠	٧٤٤	٩٩	٣ ٠٦٥	٧٨ ٣٣٢	٧٢ ٢٠٦	٧١ ٢٦٥
شيلي	٩ ٣٥٢	٩٠٩	٢٠	٦٢ر٣	٦٤ر٠	٨١ر٥	٤٨	٨٨	٢ ٦٦٢	٤ ٨٤٤	٦ ٢٠٣	٧ ٥٦٣
الصين	١٧٦ ٨٨٥	١٨٩	٢٥	٣٢ر٠	٠٠٠	٤٠ر٢	٠٠٠	٦٦	٢ ٤٦٧	٤٠ ١٥٢	٩٦ ٧٣٠	١٥٣ ٣٩٦
العراق	١٥ ٩٠٧	١ ٤٠٦	٧	٣ر٠	٩٨ر٧	٥٩ر٨	٢٦	١٨	٢ ١٣٤	١١ ٤٥٣	٧ ٩١٥	٤ ٣٩٢
فرنسا	٣٢٦ ٠٤٩	٦ ١٧٠	٢٧	٧٦ر٧	٢٠ر٢	٩١ر٤	٣٧٢	٩٩	٣ ٤١٢	٣٨٥ ٥٦٦	٣٥٥ ٤١١	٣٥٠ ٧٧٩
الفلبين	١٦ ٦٩٩	٣٩٠	٢٥	١٦ر٠	٣٢ر٤	٥٤ر٠	١٣	٨٧	٢ ٢١١	٥ ١٤٣	٨ ٨١٧	١٢ ٤٩٤
فنزويلا	٢٩ ٠٠٣	٢ ٣٨٢	١٦	١ر٤	٢٥ر٠	٨٢ر٠	٦٥	٨٢	٢ ٦٢٥	٣٤ ٢٩٧	٢٧ ٤٣٢	٢٢ ٥٥١
فنلندا	٢٤ ١٢٤	٥ ١١٣	٢٥	٧٦ر١	٣٦ر٠	٨٧ر٠	٤٤٧	١٠٠	٣ ١٢٢	٢٨ ٥٣٩	٢٦ ٣٠٧	٢٥ ٩٦٤
كندا	١٤٩ ٩٧٤	٦ ٥٥٦	١٨	٥٣ر٨	٢٧ر١	٩٥ر٠	٦٤٨	٩٨	٣ ٣٧٤	٣٥٠ ٢٥٥	١٧٧ ٤٨٠	١٦١ ٢٤٩
كوبا	١٠ ٤٣٠	١ ١٠٩	٦١	٤ر٠	٩٥ر٤	٧٦ر٧	٣٣	٩٦	٢ ٦٧٢	٦ ٢٤٧	٦ ٩١١	٧ ٥٧٥
كولومبيا	١٥ ٤٩٩	٦٤٦	٢١	٢٠ر٠	٧٢ر٣	٧٢ر٦	٥٤	٨١	٢ ٣٦٤	٦ ٣٨٥	٨ ١١٢	٩ ٨٤٧
الكويت	١٤ ١٦٧	١٣ ٦٢٣	٦	٧ر٥	٨٧ر٢	٩٨ر٣	١٤٣	٦٠	٠٠٠	١٦ ٧٥٣	١٥ ٤٤٣	٧ ٧٩٢
لكسمبرغ	٢ ٩٠٧	٨ ٠٧٦	٣٠	٧٦ر٧	٠٠٠	٩٦ر٩	٥٣٩	٩٩	٣ ٨٠٠	٣ ٤٣٧	٣ ١٦٩	٣ ١٢٧
ماليزيا	١٠ ٨٥٢	٨٩٧	١٧	٢٨ر٥	٤٢ر٢	٥٢ر٢	٣٣	٦٠	٢ ٥٦٢	٥ ٥٧٧	٦ ٥١٦	٧ ٤٦٤
مصر	١٤ ٨٦٣	٣٩٧	١٤	١٨ر٦	٦٣ر١	٤٩ر٦	١٢	٤٤	٢ ٧١٠	٤ ٦٢٢	٦ ٢٩٤	٧ ٩٧٠
المغرب	٩ ٣٤٩	٥٣٢	١٧	١٧ر١	٤٧ر٧	٤٨ر٨	١١	٢٨	٢ ٦٤٠	٣ ٤٢١	٤ ٤٠٦	٥ ٣٩٦
المكسيك	٨٢ ٥١٨	١ ٣٤٧	٢٤	٤٢ر٩	٥٤ر٨	٦٤ر٠	٦٢	٧٦	٢ ٧٧١	٥٧ ٤٣٢	٦٠ ٨٣٥	٦٤ ٣٠٣
المملكة العربية السعودية	٤٥ ٣٢٣	٦ ٠٧٢	٥	٦ر٠	٩٧ر٣	٣٩ر٩	٢٤	٣	٢ ٦٦٩	٥٣ ٥٩٦	٤٩ ٤٠٤	١٠ ٨٨٦
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	٢٣٣ ٧٧١	٤ ١٨٢	٢٥	٧٨ر٨	٢٠ر٥	٩٨ر٠	٤١٥	٩٩	٣ ٢٧٥	٢٧٦ ٤٤٣	٢٥٤ ٨٢٣	٢٥١ ٥٠٢
الغرب	٢٥ ٧٠٠	٦ ٣٩٣	١٨	٥٢ر٦	٥٠ر٧	٩٢ر٣	٤٠٢	٩٩	٣ ٢١٨	٣٠ ٣٩١	٢٨ ٠١٤	٢٧ ٦٤٩
النمسا	٣٧ ٦٣٠	٥ ٠٠٧	٢٩	٨٦ر١	١٦ر٧	٩٠ر٩	٣٢٥	٩٩	٣ ٥٣٥	٤٤ ٤٩٨	٤١ ٠١٩	٤٠ ٤٨٤

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

البلدان	متوسط الدخل القومي ١٩٧١ – ١٩٨٠ (١) (بلايين دولارات الولايات المتحدة)	متوسط الدخل الفردي ١٩٧١ – ١٩٨٠ (١) (بدولارات الولايات المتحدة)	مؤشرات اجتماعية – اقتصادية اضافية: الصناعة التحويلية كنسبة مئوية من مجموع الناتج المحلي الاجمالي	صادرات السلع المصنوعة كنسبة مئوية من مجموع الصادرات	سلع التصدير الثلاث الرئيسية كنسبة مئوية من مجموع الصادرات	النسبة المئوية لحصة السكان العالمين خارج ميدان الزراعة	عدد أجهزة الهاتف لكل ألف نسمة	معدل التعليم	نصيب الفرد من انتاج الحبوب الغذائية	الدخل الخاضع للضريبة (بملايين دولارات الولايات المتحدة): الصيغة الحالية بدون مؤشرات ١٩٧١ – ١٩٨٠	الصيغة المعدلة: بمؤشرات ١٩٧١ – ١٩٨٠	الصيغة المعدلة: بمؤشرات ١٩٧١–١٩٨٠
الحد		١٠٠ ٢ دولار	٢٤	٤٥ر٥	٣١ر٦	٧٤ر٨	٢٢٨	٨٦	٢ ٨٨٠	١٠٠ ٢ دولار	١٠٠ ٢ دولار	٨٥٪
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)
نيجيريا	٣٥ ٤٩٤	٥٣٢	٩	٦ر٠	٩٨ر١	٤٦ر٧٪	٢	١٥	٢ ٢٩٥	١٢ ٩٩٠	١١ ٠٦٠	٩ ١٥٢
تيوزيلندا	١٣ ٠٧٥	٤ ٢٤٥	٢٣	٢٠ر٨	٤٦ر٦	٩٠ر٧	٥٤٥	٩٩	٣ ٣٤٥	١٥ ٤٦١	١٤ ٢٥٢	١٤ ٠٦٧
الهند	٨٩ ٠٥٢	١٤٧	١٥	٥٥ر٤	٢٤ر٩	٣٦ر٨	٣	٣٦	١ ٩٩٦	١٨ ٧٠١	٤١ ٢٦٥	٦٣ ٨٧٣
هنغاريا	١٤ ١٤٤	١ ٣٣٨	٥٩	٧٠ر٠	٨٠	٨٤ر٣	١٠٧	٩٨	٣ ٥٥٣	٩ ٧٨٧	١٥ ٤١٨	١٥ ٢١٧
هولندا	٨٩ ٣٣٥	٦ ٥١٦	٢٧	٥٤ر٠	٩٦ر٢	٩٤ر٦	٤٥٣	٩٩	٣ ٣٣٨	١٠٥ ٦٤٢	٩٧ ٣٨٠	٨٧ ٤٨٣
الولايات المتحدة الأمريكية	١ ٥٤٠ ٠٧٣	٧ ٠٩٧	٢٤	٦٧ر٥	١٨ر٦	٩٧ر٨	٧٧٠	٩٩	٣ ٥٧٦	١ ٧٣٠ ٨٨٨	١ ٦٧٨ ٧٦١	١ ٦٥٦ ٨٨١
اليابان	٥٢١ ٣٠٠	٤ ٧٣٧	٣٠	٩٥ر٩	٢١ر٥	٨٩ر٠	٤٢٤	٩٩	٢ ٩٤٩	٦٢٨ ٢٨٣	٥٧٩ ١٤٥	٥٧١ ٥٩٧
يوغوسلافيا	٣٦ ٨٣٩	١ ٧١٦	٣٦	٧٨ر٢	٨٠ر٠	٦٢ر٦	٧١	٨٥	٣ ٥١٠	٣١ ١٢٨	٣١ ٨٣٤	٣٢ ٥٥٦
اليونان	٢٢ ٨١٢	٢ ٥٠٤	١٧	٤٩ر٩	٣٠ر٣	٦٢ر٨	٢٦٦	٨١	٣ ٣٦٥	٢٦ ٩٧٦	٢٤ ٨٦٦	٢٢ ٧٠٩

(١) البيانات الواردة أعلاه لأغراض التوضيح فحسب ، ولا تعكس بالضرورة البيانات التي وافقت اللجنة على استخدامها في وضع جدول الأنصبة المقررة للفترة ١٩٨٣ – ١٩٨٥ .

(٢) يشمل جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

Digitized by UNOG Library

مذكرات توضيحية للمرفق الثاني

يبين العمودان (١١) و (١٢) من هذا المرفق آثار الطريقين البديلين لادماج مؤشرات اجتماعية ـ اقتصادية اضافية في صيغة جدول الانصبة المقررة لعدد ٦١ بلدا تزيد معدلات انصبتها المقررة عن ٠٣ر٠ في المائة وفقا لجدول الأنصبة المقررة للفترة ١٩٨٣-١٩٨٥.

وبيانات الدخل القومي والدخل الفردي المستخدمة في هذه الصيغة المعدلة عبارة عن متوسطات لفترة الأساس ١٩٧١ - ١٩٨٠ ، يوضحها العمودان (١) و (٢) من المرفق . اما البيانات المتعلقة بالمؤشرات الاجتماعية ـ الاقتصادية فترد في الأعمدة (٣) لغاية (٩) . وهي تشير الى فترات حديثة ، عموما سنة ١٩٧٨ أو سنة ١٩٧٩ .

أما المعايير أو الحدود ، وتشمل ما يتعلق بالدخل الفردي ، فترد تحت عنوان المؤشرات بالأعمدة (٢) لغاية (٩) . وللتوضيح ، حدد معيار كل مؤشر على انه متوسط قيم المؤشرات المتعلقة ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتلك المتعلقة بالبرازيل ، حيث ان الأخيرة يخصها وزن مرجح قدره ٥ر٠ . واختيرت البرازيل لتمثل فئة اكثر البلدان تقدما بين البلدان النامية .

وترد في الأعمدة (١٠) و (١١) و (١٢) ثلاثة أشكال لصيغة الخصم المعدلة . ويعرض العمود (١٠) الدخل الخاضع للضريبة وفقا للصيغة الحالية ، وهو ما يمكن اعتباره حالة خاصة من صيغة عامة ، حيث اعطي للدخل الفردي وزن مرجح قدره ١ واعطي لجميع المؤشرات الاخرى وزن مرجح قدره صفر . وفي العمود (١١) ، يعرض بديل يجمع بين الدخل الفردي والمؤشرات الأخرى ، وفيه يعطى الدخل الفردي وزنا مرجحا قدره ٥ر٠ والمؤشرات الأخرى وزنا مساويا قدره ٠٧١ر٠ لكل منها . اما العمود (١٢) فيمثل الشكل الثالث من الصيغة المعدلة ، وهو مبني على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية السبعة ، بيد انه لا يشمل الدخل الفردي ؛ اذ يمكن اعتبار ان الاخير أعطي وزنا مرجحا قدره صفر ، واعطيت المؤشرات السبعة وزنا مرجحا قدره ١٤٣ر٠ لكل منها .

ولم تطبق الصيغة المعدلة الّا على البلدان التي اسفرت الصيغة ، بالنسبة لها عن خصم ايجابي ، اى ان تكون القيم الفعلية للمؤشرات هي في المتوسط ادنى من المعايير . وعندما كان الخصم سلبيا ، لم تطبق الصيغة المعدلة ؛ وبدلا من ذلك ، عدّل الدخل القومي للبلد تصاعديا بشكل يتناسب مع مقدار الاعفاء الممنوح للبلدان التي يقل متوسط المؤشرات بها عن المعيار ، وهو ما يشبه تقريبا توزيع الاعفاء وفقا لصيغة الخصم المسموح به فيما يتعلق بالدخل الفردي المنخفض .

ولما كان المرفق يشمل ٦١ بلدا ولا يشمل اعضاء الأمم المتحدة بالكامل ، فان عامل التسوية المطبق على الدخل القومي للبلدان التي تزيد قيم المؤشرات لديها على متوسط الحدود او المعايير لا يمكن تحديده بدقة تحديدا كميا . وبدلا من ذلك ، جرى تقريب مستمد من حاصل ضرب عامل التسوية وقدره ١٨٢٥ر١ للفترة ١٩٧١ — ١٩٨٠ في نسبة الاعفاء الذى تحصل عليه البلدان في العمود (١١) أو (١٢) الى مقدار الاعفاء الممنوح وفقا للصيغة الحالية كما هو مبين في العمود (١٠) .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثالث

مقارنة بين مستويات الدخل الخاضع للضريبة استنادا الى أسعار الصرف الفعلية وأسعار الصرف الوهمية

البلد	الارقام القياسية للتغير في متوسط القيم للفترة ١٩٧١–١٩٧٧ بالنسبة للفترة ١٩٦٩–١٩٧٥					الدخل الخاضع للضريبة (بملايين دولارات الولايات المتحدة)		
	الدخل القومي بالعملة المحلية	الدخل الحقيقي بالعملة المحلية	الأسعار المحلية	سعر الصرف الفعلي	سعر الصرف الوهمي	استنادا الى سعر الصرف الفعلي ١٩٧١ – ١٩٧٧ ١٠٠ ٢ دولار ٨٥ ٪	استنادا الى سعر الصرف الوهمي ١٩٧١ – ١٩٧٧ ١٠٠ ٢ دولار ٨٥ ٪	العمود (٧) كنسبة مئوية من العمود (٦)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١١٣ر٩	١٠٨ر٦	١٠٢ر٠	٩٧ر٣	٨٧ر٦	٤٨١ ٩٢٧	٧١١ ٨٥٩	١٤٧ر٧
الارجنتين	١٢٦ر٢	١٠٥ر٤	١٠٥٠ر٠	٨٧٨ر٤	٩٠٢ر١	٣٠ ٢٧٧	٢٨ ٨٢٤	٩٥ر٢
المانيا (جمهورية – الاتحادية)	١٣١ر٥	١٠٥ر٠	١١٢ر٠	٨٩ر٤	٩٦ر٢	٤١٩ ٥١١	٣٨٩ ٨٠٣	٩٢ر٩
اندونيسيا	١٥٩ر٨	١١٦ر٦	١٤١ر١	١٠٢ر٩	١٢١ر٢	٤ ٩٦٩	٤ ٠٠٢	٨٠ر٥
ايران (جمهورية – الاسلامية)	١٧٨ر٥	١١٥ر٩	١٥٣ر٥	٩٩ر٧	١٣١ر٩	٢٠ ٦٧٥	١٢ ٧٨٧	٦١ر٩
بولندا	١١٦ر٥	١١٨ر٩	١٠٦ر٦	١٠٨ر٨	٩١ر٦	٢٨ ٤٩٩	٣٨ ٧٦٨	١٣٦ر٠
العراق	١٧١ر٠	١٢٢ر٣	١٣٤ر٤	٩٦ر١	١١٥ر٥	٥ ١١٧	٣ ٧٤٧	٧٣ر٢
عمان	١٨٥ر٧	١٠٥ر٩	١٧٠ر٨	٩٧ر٤	١٤٦ر٧	٧٨٤	٣٨١	٤٨ر٦
المكسيك	١٢٧ر٦	١٠٩ر٢	١٣٨ر٢	١١٨ر٣	١١٨ر٧	٣٦ ٤٩٤	٣٦ ٢٢٨	٩٩ر٣
اليابان	١٣٨ر٤	١٠٩ر٢	١١٩ر٩	٩٤ر٦	١٠٣ر٠	٤٩٦ ٢٠١	٤٥٥ ٦٧٢	٩١ر٨

Digitized by UNOG Library

مذكرات توضيحية للمرفق الثالث

اذا أخذنا كمثال البيانات الخاصة بجمهورية المانيا الاتحادية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المبينة في المرفق الثالث ، فسنجد ان استخدام السعر " الوهمي " سيقلل من دخل جمهورية المانيا الاتحادية الخاضع للضريبة بمقدار ١ر٧ في المائة ، في حين انه سيزيد من الدخل الخاضع للضريبة للاتحاد السوفياتي بمقدار ٧ر٤٧ في المائة . وهذا الاجراء التصحيحي لن يكون له ما يبرره الا في حالة واحدة فقط ، هي ان تكون أسعار صرف المارك الالماني والروبل بالنسبة لدولار الولايات المتحدة قد اعتبرت صحيحة في فترة الاساس . فاذا لم تكن صحيحة في سنة الاساس ، واذا كان المارك الالماني قد سبق تقديرا قيمته تقديرا زائدا في فترة الاساس ، فان استخدام السعر " الوهمي " لن يأتي الا بتصحيح جزئي للدخل القومي لجمهورية المانيا الاتحادية بدولارات الولايات المتحدة . ومن ناحية اخرى اذا كانت قيمة المارك الالماني مقدرة تقديرا ناقصا في فترة الاساس ، فان سعر الصرف الراهن المقدر تقديرا زائدا في الظاهر سيكون بالفعل قد صحح أرقام الدخل القومي عن الفترة الاخيرة بالمقارنة بالفترة السابقة لها . وعندئذ سيكون الاخذ بالسعر " الوهمي " غير ضروري ، وسيكون من شأنه أن يزيد الحالة سوءا بدلا من أن يعالجها . والمنطق العكسي يمكن ان يطبق على البلدان التي عانت ، مثل الاتحاد السوفياتي ، من تقدير ناقص ظاهريا لقيمة عملاتها الوطنية بالنسبة لباقي العالم في الفترة المستعرضة .

Digitized by UNOG Library

المرفق الرابع

مقارنة آثار تطبيق صيغة الخصم المسموح به فيما يتعلق بالدخل الفردي المنخفض بالنسبة لبلدان مختارة قبل سنة ١٩٧٩ ومنذ تلك السنة

البلد	الدخل الفردي (١٩٧١-١٩٨٠) (بدولارات الولايات المتحدة)	الدخل القومي (١٩٧١-١٩٨٠) (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	الدخل الخاضع للضريبة (١٩٧١-١٩٨٠) (الطريقة الحالية)(أ)	الدخل الخاضع للضريبة (١٩٧١-١٩٨٠) (الطريقة القديمة)(ب)	النسبة المئوية للتغيرات في الدخل الخاضع للضريبة
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	٥ = (٣)/(٤)
الكويت	١٣ ٦٢٣	١٤ ١٦٧	١٦ ٧٥٣	١٥ ٧٣٥	+ ٦ر٥
السويد	٨ ٠٧٣	٦٦ ٢٤١	٧٨ ٣٣٢	٧٣ ٥٧٥	+ ٦ر٥
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٢ ٢٣٩	٥٧٢ ٣٤١	٦٧٦ ٨١٦	٦٣٥ ٧٠٧	+ ٦ر٥
ترينيداد وتوباغو	٢ ٢١٥	٢ ٤١٤	٢ ٨٥٤	٢ ٦٨١	+ ٦ر٥
الارجنتين	١ ٧٧٥	٤٥ ٣٥٢	٣٩ ٤١٠	٤٣ ٧٧٣	- ١٠ر٠
يوغوسلافيا	١ ٧١٦	٣٦ ٨٣٩	٣١ ١٢٨	٣٤ ٥٧٤	- ١٠ر٠
بورما	١١٠	٣ ٤٨٢	٦٧٨	٧٥٣	- ١٠ر٠
مالي	٩٦	٥٩٢	١١١	١٢٣	- ١٠ر٠

(أ) اعفاء كامل موزع بالتناسب على البلدان التي يزيد حد الدخل الفردي لديها عن ١٠٠ ٢ دولار .

(ب) اعفاء كامل موزع بالتناسب على جميع البلدان .

-35-

Digitized by UNOG Library

المرفق الخامس

وضع حدود للتغييرات بين جدولين متتاليين من جداول النصبة المقررة

١ - الجمع بين حدود النسب المئوية وحدود النقاط المئوية

حدود النسب المئوية

اذا كان الجدول الرسمي الحالي هو	لا يزيد التغيير في النسب المئوية في جدول الحاسبة الالكترونية الجديد عن التالي
أعلى من ١ في المائة	١٠ في المائة
٠ر٧٦ — ١ في المائة	٢٥ في المائة
٠ر٥١ — ٠ر٧٥ في المائة	٣٣ في المائة
٠ر٠٥ — ٠ر٥٠ في المائة	٥٠ في المائة
٠ر٠١ — ٠ر٠٤ في المائة	٥٠ في المائة (أو نقطة واحدة)

حد النقاط المئوية

اذا كان الجدول الرسمي الحالي هو	لا تزيد التغييرات في النقاط المئوية في جدول الحاسبة الالكترونية الجديد عن التالي
أعلى من ١ في المائة	٣٠ نقطة
٠ر٧٦ — ١ في المائة	٢٠ نقطة
٠ر٥١ — ٠ر٧٥ في المائة	١٥ نقطة
٠ر٠٥ — ٠ر٥٠ في المائة	١٠ نقط
٠ر٠١ — ٠ر٠٤ في المائة	نقطة واحدة

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

المرفق الخامس (تابع)

٢ــ حدود النسب المئوية باستخدام خمس فئات من المعدلات

اذا كان الجدول الرسمي الحالي هو	لا يزيد التغيير في النسب المئوية في جدول الحاسبة الالكترونية الجديد عن التالي
أعلى من ١ في المائة	١٠ في المائة
٠ر٧٦ ــ ١ في المائة	١٥ في المائة
٠ر٥١ ــ ٠ر٧٥ في المائة	٢٠ في المائة
٠ر٠٤ ــ ٠ر٥٠ في المائة	٢٥ في المائة
٠ر٠١ ــ ٠ر٠٣ في المائة	٥٠ في المائة (أو نقطة واحدة)

٣ ــ حدود النسب المئوية والنقاط المئوية باستخدام ثماني فئات من المعدلات

الجدول الرسمي الحالي	التغيير في النسب المئوية في جدول الحاسبة الالكترونية الجديد	التغييرات في النقاط المئوية في جدول الحاسبة الالكترونية الجديد
أعلى من ٥	٠ر٥	٧٥ نقطة
٠ر٥٠٢ ــ ٤ر٩٩	٧ر٥	٣٠ نقطة
٠ر٠٠١ ــ ٢ر٤٩	٠ر١٠	٢٠ نقطة
٠ر٧٦ ــ ٠ر٩٩	٠ر١٥	١٥ نقطة
٠ر٥١ ــ ٠ر٧٥	٠ر٢٠	١٠ نقاط
٠ر٢٥ ــ ٠ر٥٠	٠ر٢٥	٥ نقاط
٠ر٠٥ ــ ٠ر٢٤	٠ر٣٠	٣ نقاط
٠ر٠١ ــ ٠ر٠٤	٠ر٥٠	نقطة واحدة

— — — — —

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York 00500 16876—August 1983—550

GA/OR/38, Suppl. 11

Digitized by UNOG Library